موقف الولايات المتحدة الأمريكية من البرنامج النووي الإيراني
٢٠٠٢-٢٠١٠

ميثاق خيرالله جلود
مدرس / قسم الدراسات السياسية والإستراتيجية/
مركز الدراسات الإقليمية/ جامعة الموصل

مستخلص البحث

مثلت أزمة البرنامج النووي الإيراني الحلقة الأبرز من حلقات العلاقات الأمريكية-الإيرانية خلال العقد المنصرم، ومنذ إحالة الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن في شباط/ فبراير ٢٠٠٦ أصبح الجانب الأمريكي طرفاً مباشراً في المفاوضات المعروفة بـ (٥+١) أي (أعضاء مجلس الأمن الدائمين مع المانيا). وقد غير الأمريكيون إستراتيجيتهم تجاه البرنامج النووي الإيراني، فبعد إن كانوا يرون أن إيران يجب أن لا تمتلك التقنية النووية، اخذوا يصرحون بإمكانية امتلاك إيران للتقنية النووية بشرط عدم الاستخدام العسكري، وقد أصبح موقف الولايات المتحدة ثابتا تجاه البرنامج النووي الإيراني، بغض النظر عن الرئيس الأمريكي إن كان جمهوريا او ديمقراطيا.

مقدمة

تسعى الدول الى امتلاك أسباب القوة، للحفاظ على مصالحها أو للتوسع وبسط النفوذ، ولاسيما إن كانت دولة عظمى كالولايات المتحدة الأمريكية، أو دولة تتمتع بوزن إقليمي كإيران، وبالتالي فان الشعور بالقوة كان ومازال احد أهم أسباب الصراعات المعاصرة، فعندما تكون أي دولة في العالم ذات تفوق إقليمي أو دولي فإنها تسعى الى مد نفوذها، وبسط سيطرتها بما يتناسب مع إمكانياتها.

من الحقائق الجلية اليوم أن القدرات النووية باتت احد أهم سمات القوة والتفوق والردع في عصرنا، وبالتالي فان البرامج النووية في العالم أضحت محط أنظار القوى العظمى التي أخذت دورها بعد الحرب العالمية الثانية

وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية. لقد مثل البرنامج النووي الإيراني، مادة مهمة يتم تناولها بالبحث والتحليل في كثير من المؤسسات الحكومية والأكاديمية العربية والأجنبية، ولاسيما بعد العام ٢٠٠٢ عندما تم اكتشاف موقعين نوويين سريين في إيران، وبهذا كان هذا البرنامج من أولويات الولايات المتحدة في عهد الرئيس جورج بوش الذي فشل في حسم هذا الملف، وبعد تولي الرئيس (باراك اوباما) سدة الحكم لم يستطع هو الأخر حسم الملف وقد انقضى النصف الأول من ولايته.

ويبدو إن إيران حسمت أمرها للدخول الى مجموعة الدول النووية في العالم، والتي تجاوز عددها الخمسون دولة، وقد حققت تقدماً مهماً في برنامجها النووي الذي تؤكد دوما انه للإغراض السلمية، إلا أن ذلك لم يمنع من إدخال البرنامج النووي الإيراني منطقة الشرق الأوسط في صراع جديد خاصة بعد احتلال العراق وانتهاء مسألة الادعاء بوجود أسلحة الدمار الشامل العراقية، مما دفع الولايات المتحدة الى تبني سياسة تهدف الى منع إيران من امتلاك تقنية نووية قادرة على إنتاج أسلحة نووية فاستخدمت أساليب عدة في التعامل مع الملف الإيراني تباينت بين العقوبات والتلويح باستخدام القوة.

وبهذا يمكن القول ان مستقبل البرنامج النووي الإيراني يرتبط بالموقف الدولي وخاصة الأمريكي منه، أكثر من ارتباطه بالقدرة الإيرانية على المضي قدماً بهذا البرنامج، ومن هنا جاء هذا البحث ليقدم توثيقا لمرحلة مهمة من مراحل العلاقات الإيرانية– الأمريكية في محاولة للوصول الى تحليل منطقي لمفاصل مهمة في الموضوع.

ومن خلال هذه المنطلقات تم تناول الموضوع وفقا للمحاور التالية:

١– نشأة وتطور البرنامج النووي الإيراني.

٢– طبيعة العلاقات الأمريكية– الايرانية ١٩٧٩- ٢٠٠٢.

٣- موقف الولايات المتحدة من البرنامج النووي الإيراني ٢٠٠٢-٢٠٠٨.
٤- موقف الولايات المتحدة من البرنامج النووي الإيراني ٢٠٠٩-٢٠١٠.
٥- مستقبل البرنامج النووي الإيراني والموقف الأمريكي المتوقع.

١- نشأة وتطور البرنامج النووي الإيراني

بدأت الطاقة النووية بمفهوم سلمي، إلا أن أول استخداماتها كان عسكرياً، عندما أسقطت الولايات المتحدة قنبلتان نوويتان على مدينتي (هيروشيما وناكازاكي) اليابانيتين عام ١٩٤٥، وبالرغم من أن استخدامات تلك الطاقة الهائلة تطورت بعد ذلك على نطاق واسع، وشملت مخرجات عدة؛ مثل توليد الطاقة الكهربائية، إلا أن الأبعاد العسكرية لهذه الطاقة الهائلة بقيت تشغل العالم بأسره[١].

تعود بدايات البرنامج النووي الإيراني الى النصف الثاني من القرن العشرين في عهد الشاه محمد رضا بهلوي (١٩٤١-١٩٧٩) وقد كانت الولايات المتحدة من أوائل الدول التي تعاونت مع إيران في المجال النووي، فقد وقعت الولايات المتحدة مع إيران اتفاقية للتعاون في مجال الطاقة الذرية لأغراض مدنية في الخامس من آذار/ مارس ١٩٥٧، تم على إثرها نصب أول مفاعل في إيران عام ١٩٦٠، إذ كان الشاه يرمي الى بناء (٢٣) محطة نووية في عموم البلاد[٢]، كما وقع الشاه اتفاقية طهران للأبحاث النووية عام ١٩٦٧ كما وقعت إيران على معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية (Nuclear Pan Treaty) في عام ١٩٦٨ وصادقت عليها عام ١٩٧٠. في تلك المدة عززت إيران توجهاتها النووية بشراء مفاعلات نووية صغيرة من الولايات المتحدة الأمريكية بقدرة (٥ ميجا واط)، ووفقا للوثائق الأمريكية فان إيران كانت تريد إن تصل الى طاقة بمقدار (٢٠٠٠٠ ميجا واط) بحلول عام ١٩٩٤ وقد أكدت إيران دوما على أن برنامجها للإغراض السلمية وطاقة

بديلة للنفط والغاز وتوليد الكهرباء، وهذا ما أكدته التقارير الصادرة عن الوكالة الدولية للطاقة الذرية (International Atomic Energy Agency) في تلك المدة[٣].

لقد كان عقد السبعينيات من القرن الماضي الانطلاقة الفعلية للبرنامج النووي الإيراني، إذ تم تأسيس منظمة الطاقة النووية الإيرانية عام ١٩٧٤، وكذلك تم عقد عدة اتفاقيات لإنشاء محطات نووية مع بعض الشركات العالمية، ففي عام ١٩٧٦ تم التعاقد مع شركة"سيمنز" الألمانية لإنشاء مفاعلين نوويين في مدينة (بوشهر) جنوب إيران على ساحل الخليج العربي بطاقة تصل الى (١٢٠٠ ميكا واط) لكل مفاعل. واشتركت فرنسا كذلك في مجال التعاون النووي مع إيران، عندما اتفقت إيران مع شركة "فرامانوم" الفرنسية على بناء مفاعلين أخريين جنوب غرب إيران تصل طاقة كل منهما الى (٩٠٠ ميكا واط)[٤].

كما اتفقت إيران مع الولايات المتحدة الأمريكية على إنشاء ثمانية مفاعلات نووية، لكن الولايات المتحدة الأمريكية مددت الاتفاقية الى ما بعد انتخاب الرئيس الأمريكي جيمي كارتر (١٩٧٧-١٩٨١) الذي أعلن عن عزمه العمل من اجل الحد من انتشار التكنولوجيا النووية ولاسيما في المجالات العسكرية، فتوقفت أعمال البناء في المفاعلات الإيرانية، لكن ذلك لم يمنع الشاه من إبتعاث العشرات من الباحثين والفنيين في مجال الطاقة النووية الى الولايات المتحدة الأمريكية وأوربا[٥].

بعد الثورة الإيرانية وسقوط الشاه في شباط /فبراير ١٩٧٩ توقف البرنامج النووي الإيراني لمدة خمس سنوات، وقد تم تفسير هذا التوقف لأسباب عدة أهمها؛ الخلافات التي حصلت مع الشركات الأوربية[٦]، إلا انه عاود نشاطه عام ١٩٨٤، ومن أهم الأسباب التي أدت الى إحداث تحولات جذرية في التفكير الاستراتيجي الإيراني عموما وفي المجال النووي خصوصا، سباق التسلح مع العراق خاصة بعد قيام الطائرات الحربية العراقية بقصف

المفاعل النووي الإيراني في (بوشهر) وتحطيم أجزاء كبيرة منه، لذا قامت الحكومة الإيرانية بالإسراع من اجل إحياء برنامجها النووي، وركزت اهتمامها على السلاح النووي أكثر من ذي قبل وقدمت دعما كبيرا لتطوير مركز "أمير أباد" للأبحاث النووية بالإضافة الى قيامها بتأسيس مركز أبحاث نووية جديد في جامعة أصفهان عام ١٩٨٤ بمساعدة من فرنسا(٧)، كما شرعت باستدعاء العلماء الإيرانيين الذين تركوا البلاد بعد الثورة الإيرانية(٨).

وبعد انتهاء الحرب العراقية – الإيرانية عقدت إيران اتفاقية مع الاتحاد السوفيتي (روسيا الاتحادية حالياً) في آذار/مارس ١٩٩٠، تنص الى تزويد إيران بمحطتين نوويتين لتوليد الطاقة الكهربائية بقدرة (٤٤٠ ميكا واط) إلا أن تفكك الاتحاد السوفيتي والتطورات السياسية التي طرأت على المنطقة، بعد حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١ على اثر دخول القوات العراقية الى الكويت في الثاني من آب/أغسطس ١٩٩٠ حال دون تنفيذ الاتفاق(٩). وفي عام ١٩٩٢ استطاعت إيران إنشاء مفاعل نووي جديد، وفي سنة ١٩٩٣ وافقت الصين على إنشاء مفاعلين نوويين في إيران، لكن تدخل الولايات المتحدة حال دون إتمام الاتفاق(١٠).

أما أهم تعاون نووي إيراني كان مع روسيا الاتحادية بعد الاتفاق على إنشاء مفاعلين نوويين يعملان بالماء الخفيف بطاقة (١٠٠٠ ميكا واط) في محطة "بوشهر" بكلفة مليار دولار، وقد وقع الاتفاق كل من وزير الطاقة الروسي فيكتور ميخائيلوف (Viktor Mikhailov) ورئيس منظمة الطاقة الإيرانية (رضا أمر الله) في كانون الثاني / يناير ١٩٩٥، حيث اتفق الجانبان على فترة انجاز حددت بأربع سنوات وتضمن الاتفاق أيضا قيام إيران بإعادة الوقود المستهلك الناتج عن المفاعلات الى روسيا لإعادة معالجته، بعد أن تعهدت موسكو بمنع إيران من استخدام الوقود المستهلك للحصول على اليورانيوم المخصب، وتضمن الاتفاق أيضا تجهيز إيران

بمفاعلين نوويين جديدين بقدرة (٤٦٥ ميغاواط) و (٤٤٠ ميغاواط)، وأعقب الجانبان هذا الاتفاق باتفاق أخر في شهر أب/ أغسطس من العام ذاته، تضمن قيام روسيا بتزويد إيران بالوقود النووي المصنع في إحدى الشركات الروسية ولمدة عشرة سنوات، فضلا عن الاتفاق على قيام روسيا بتدريب عدد من المهندسين والفنيين الإيرانيين في روسيا. وبعد ذلك تم عقد الكثير من الصفقات الروسية- الإيرانية[١١]. وفي الوقت الحاضر يوجد في إيران عدد من المنشآت النووية موزعة في أنحاء البلاد أهمها:

١- مفاعل بوشهر: تم تجهيزه على يد شركات روسية ويعمل بالماء المضغوط ومخصص لتوليد الطاقة الكهربائية وتحلية المياه وهو اكبر المنشآت النووية في إيران.

٢- مفاعل سقند: مخصص للأبحاث النووية.

٣- مختبر أمير أباد: يستخدم لأغراض البحث العلمي وتدريب طلاب الفيزياء.

٤- منشأتين في مدينة كرج: تستخدم لتخصيب اليورانيوم والأبحاث النووية.

٥- موقع أصفهان: وهو من ابرز المواقع النووية الإيرانية ويستخدم لتحويل اليورانيوم الى أشكال عدة وقد حاولت طهران التعتيم على تفاصيل العمل في هذا الموقع لأهميته.

٦- موقع معلم كلاية: ويستخدم لتخصيب اليورانيوم.

٧- موقع جرجان(كركان): ويستخدم لتخصيب اليورانيوم.

٨- موقع ناتانز: يعتقد أن هذا الموقع يستخدم في تخصيب اليورانيوم للأغراض العسكرية إذ يوجد فيه أكثر من ألف جهاز طرد مركزي.

٩- موقع أراك: يعد هذا الموقع من المواقع المفصلية في دورة إنتاج الوقود النووي ويعمل بالماء الثقيل.

١٠- مفاعل في مدينة بارجين.

١١- مفاعل في منطقة دار خوين.

١٢- مركز بحوث جامعة طهران.
١٣- مركز رازي.
١٤- مركز جامعة رشت.
١٥- اكثر من سبعة معاهد مخصصة للتدريب.
١٦- وحسب التقارير الأمريكية والأوربية يعتقد أن هناك مواقع أخرى سرية[١٢].

شكل رقم (١)

أهم المفاعلات النووية ومناجم اليورانيوم في إيران[١٣]

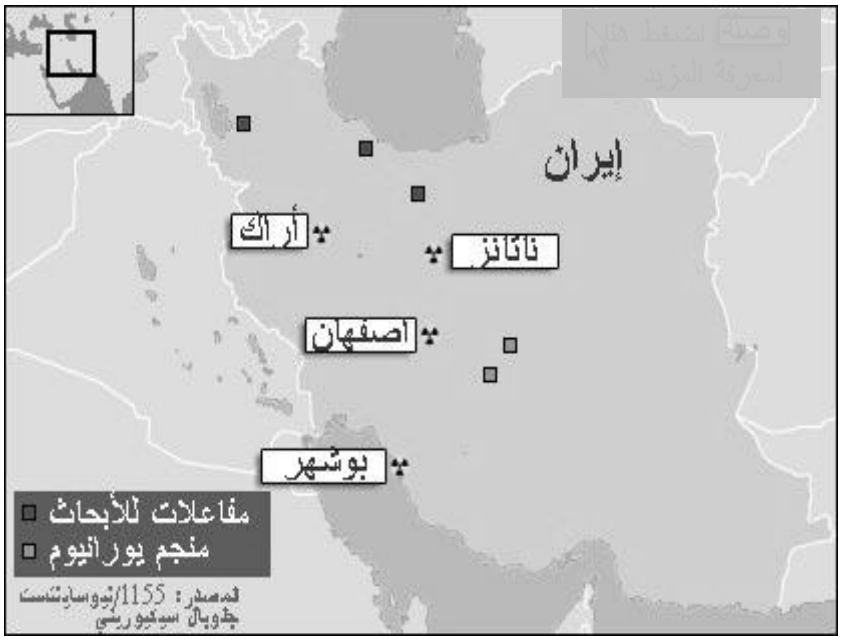

لم يكن البرنامج النووي الإيراني يمثل أزمة دولية، حتى أب/ أغسطس ٢٠٠٢، عندما كشف مجموعة مجاهدي خلق الإيرانية المعارضة في مؤتمر صحفي عقدته في واشنطن، عن مفاعلين نوويين سريين في محطة (ناتانز)

وسط إيران، ومنشأة لإنتاج المياه الثقيلة قرب مدينة (أراك) غرب العاصمة طهران، لم تخبر إيران الوكالة الدولية للطاقة الذرية عنهما، كما أعطت المنظمة معلومات تفصيلية عن هذين الموقعين، أيضا التقطت الأقمار الصناعية صورا لمواقع إيرانية نووية سرية مما أثار ريبة المجتمع الدولي وتسبب في قيام أزمة البرنامج النووي الإيراني[١٤].

لقد بررت إيران وجود هذه المواقع السرية، لأنها كانت تخشى أن توقف الولايات المتحدة البرنامج النووي الإيراني عندما تعلم بمدى تطوره، وليس لإنتاج أسلحة نووية، كما حاولت إيران طمئنت العالم من خلال إصدار المرشد الإيراني (علي خامنئي) فتوى بتحريم امتلاك وتخزين الأسلحة النووية، وقد عدت الولايات المتحدة ذلك دعاية لكسب الوقت[١٥].

دفعت هذه التطورات الوكالة الدولية للطاقة الذرية الى مطالبة إيران بتقديم إيضاحات وتفسيرات وافية حول مفاعلاتها النووية في (ناتانز) (وآراك)، وبعد عدة جولات من المفاوضات الأوربية- الإيرانية والتي لم يتم من خلالها التوصل الى حل، اقر مجلس الشورى الإيراني (البرلمان) في الخامس عشر من أيار/ مايو ٢٠٠٥ وبأغلبية كبيرة قرار إنتاج الوقود النووي، وفي العاشر من كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٦ قررت إيران إلغاء تعليقها لأنشطة تخصيب اليورانيوم وأعلنت أنها نجحت في امتلاك دورة الوقود النووي، وأنها دخلت "النادي النووي"[١٦] مما جعل ملف إيران النووي يحال الى مجلس الأمن الدولي، الذي أصدر حتى الان ثلاثة قرارات تضمنت عقوبات اقتصادية وتقنية[١٧]. وفي نفس السياق قررت إيران في آذار/ مارس ٢٠٠٨ وقف المفاوضات مع الاتحاد الأوربي وبذلك أصبح الملف النووي الإيراني بين إيران والوكالة الدولية للطاقة الذرية والدول الخمس الكبرى زائدا ألمانيا، ومازالت أزمة ملف إيران النووي عالقة ولم تحسم لحد الآن[١٨]. وقبل التطرق الى أبعاد الموقف الأمريكي من البرنامج النووي الإيراني لابد من استعراض موجز لطبيعة العلاقات بين البلدين.

٢- طبيعة العلاقات الأمريكية- الإيرانية ١٩٧٩- ٢٠٠٢

مرت العلاقات الأمريكية- الإيرانية المعاصرة بمرحلتين بارزتين، تميزت الأولى بالعلاقات الحسنة والمتشعبة وقد أرخ لها عهد الشاه (محمد رضا بهلوي)[١٩]، أما الثانية فتبدأ مع الثورة الإيرانية وحتى الآن، وقد اتسمت بالقطيعة مع بعض فترات التحسن، ففي الرابع من تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٩ استولت مجموعة من الطلبة الإيرانيين على السفارة الأمريكية في طهران واحتجزت (٥٢) موظفا، مطالبين بتسليم الشاه، الذي كان يتلقى العلاج في الولايات المتحدة[٢٠].

دفعت هذه الأزمة الولايات المتحدة الى تجميد الأرصدة الإيرانية في البنوك الأمريكية بعد عشرة أيام من الاستيلاء على السفارة، كما تم قطع العلاقات الدبلوماسية مع إيران في نيسان/ أبريل ١٩٨٠ بمبادرة من الرئيس الأميركي (جيمي كارتر)، بعد فشل مفاوضات أطلاق الرهائن. وبعد (٤٤٤) يوما من الاحتجاز وفي اليوم الذي تولي فيه الرئيس رونالد ريغان (١٩٨١-١٩٨٩) مهامه، وتحديدا في العشرين من كانون الثاني/ يناير ١٩٨١، تم الإفراج عن آخر رهينة[٢١].

أثناء الحرب العراقية- الإيرانية (١٩٨٠-١٩٨٨) وبالرغم من القطيعة المعلنة بين الطرفين، قدمت الولايات المتحدة أسلحة لإيران في بعض مفاصل هذه الحرب بعيدا عن الإعلام، ففي أب /اغسطس ١٩٨٥ وصلت أول شحنة أسلحة أمريكية الى إيران، وفي الرابع من تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٦، كشفت صفقة (إيران-غيت)[٢٢] والتي تمحورت حول قضية بيع أسلحة أميركية لإيران بمساعدة إسرائيل، بعد تدخل إيران في إنهاء أزمة الجنود الأمريكيين المحتجزين لدى "حزب الله"[٢٣]، لكن ذلك لم يمنع من تعزيز العقوبات الأمريكية على إيران [٢٤].

خلال حرب الخليج الثانية ١٩٩١ أعلنت إيران حيادها، لكنها شجبت دخول القوات العراقية الى الكويت، ورفضت بقاء القوات الأمريكية في منطقة الخليج العربي على المدى البعيد[٢٥]، وبهذا بقيت العلاقات متوترة طيلة فترة حكم علي اكبر هاشمي رفسنجاني الأولى (١٩٨٩-١٩٩٧) إذ أعلنت إدارة كلينتون عام ١٩٩٣ عن سياسة الاحتواء المزدوج للعراق وإيران[٢٦].

بعد تولى (هاشمي رفسنجاني) لولايته الثانية وتحديدا في السابع والعشرين من كانون الثاني/ يناير ١٩٩٣، زار وفد يمثل مجلس الشورى الإيراني الولايات المتحدة في محاولة لتطبيع العلاقات، إلا أن الولايات المتحدة اتهمت إيران في السادس والعشرين شباط/ فبراير ١٩٩٣، بالوقوف وراء الهجوم الذي حصل على مركز التجارة العالمي في نيويورك، والذي خلف ستة قتلى وألف جريح[٢٧]، مما أوقف أية محاولة لتطبيع العلاقات.

وفي تحرك تصعيدي ضد إيران دعا الرئيس الأمريكي بيل كلينتون (١٩٩٢-٢٠٠٠) الى إسقاط النظام الإيراني علانية في كانون الثاني/ يناير ١٩٩٥[٢٨]، وأردف هذا التصريح بالإعلان عن عقوبات تشتمل على حظر تجاري ومالي كامل على إيران في نيسان/ ابريل ١٩٩٥، دخل حيز التطبيق في السادس من حزيران/ يونيو. وبعد عام بالضبط، صادق الكونغرس على فرض عقوبات على الشركات المستثمرة في النفط أو الغاز في إيران[٢٩]، فضلا عن ذلك كانت الولايات المتحدة تصرح دوما بان لإيران برنامج نووي سري لاكتساب أسلحة نووية إذ كانت تحركات إيران وتطور برنامجها النووي، وعمليات شراء المعدات النووية من روسيا والصين والأرجنتين تحت أنظار وكالة المخابرات الأمريكية[٣٠].

وبينما كانت القطيعة تحكم علاقات الجانبين، لاحت بوادر انفراج تزامنت مع تولي محمد خاتمي (١٩٩٧-٢٠٠٥) السلطة في إيران، فقد وصف الرئيس كلينتون انتخاب خاتمي بالإشارة الحسنة[٣١]، وقد تزامن ذلك

مع تقديم الولايات المتحدة مساعدات لإيران خلال الزلزال الذي ضرب مدينة (بام) الايرانية وخلف نحو (٣٥٠٠٠) قتيل[٣٢]. وفي مقابلة للرئيس خاتمي مع وكالة (CNN) الإخبارية أجراها الصحفي كرستيان امان بور (Christian Aman Pour) في كانون الثاني/ يناير ١٩٩٨، اقترح خاتمي بناء تبادل ثقافي مع الولايات المتحدة لتجاوز سوء الظن المتبادل، وقد كان رد الفعل الأمريكي ايجابيا إزاء الدعوة، ففي حزيران/يونيو ١٩٩٨ دعت وزيرة الخارجية الأمريكية مادلين اولبرايت (Madeleine Albright) الإيرانيين لمشاركة الولايات المتحدة لرسم خارطة تؤدي الى عودة العلاقات، وقد ظهرت نتائج هذه الدعوة في تموز/ ١٩٩٩ عندما تم تخفيف العقوبات الأمريكية المفروضة على إيران؛ فسمح بتصدير أغذية ومواد طبية أمريكية الى إيران[٣٣]، كما اخذ السجاد وبعض الأغذية الإيرانية تدخل السوق الأمريكية في العام ٢٠٠٠[٣٤]، فضلا عن ذلك حصل لقاء غير مسبوق بين وزيري خارجية البلدين (كمال خرازي) و(مالدلين اولبرايت) في الخامس عشر من أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٠ في نيويورك على هامش اجتماع الأمم المتحدة حول أفغانستان[٣٥].

ساد اعتقاد في تلك المدة إن العلاقات الأمريكية- الإيرانية ستأخذ طريقها نحو التحسن، إلا إن المدعي العام الأمريكي جون اشكروفت (John Ashcroft) أصدر في حزيران/ يونيو ٢٠٠١ بيان اتهم فيه إيران بدعم منفذي "هجوم الخبر"[٣٦] في المملكة العربية السعودية عام ١٩٩٦ وقد رفضت إيران هذه الاتهامات[٣٧]، مما أعاد العلاقات بين البلدين الى سيرتها الأولى، وخاصة بعد فرض الولايات المتحدة لغرامة قدرها (٢٠) مليون دولار سنويا على إي شركة تتعامل مع إيران في تموز/ يوليو ٢٠٠١[٣٨]، وبعد اقل من شهر على فرض هذه العقوبات حصلت ضربات الحادي عشر من سبتمبر والتي دفعت الطرفان الأمريكي والإيراني الى تفاهم غير مسبوق فقد اجتمع (هادي حسيني) ممثل إيران في الأمم المتحدة مع عدد من أعضاء

الكونغرس في أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠١[٣٩]، وفي تشرين الثاني ٢٠٠١ وفي مقابلة لخاتمي مع صحيفة " نيويورك تايمز" أدان الضربات بشدة[٤٠].

لقد كانت الولايات المتحدة تعد العدة لغزو أفغانستان وهي تعلم أنها بحاجة لمساعدة إيران أو حيادها الايجابي على الأقل، وبالمقابل كانت إيران ترى في هذه العملية فرصة للتخلص من نظام طالبان المناهض للنظام الإيراني، وكذلك تحسين العلاقات مع واشنطن، وضمن هذه المنطلقات أبدت إيران استعدادها للتعاون مع الولايات المتحدة فقدمت معلومات استخباراتية للولايات المتحدة[٤١]، كما جرت اثر ذلك عدد من اللقاءات الإيرانية– الأمريكية بعيدا عن الإعلام، سمحت إيران بموجبها لطائرات النقل الأمريكية باستخدام المطارات الإيرانية عند الحاجة[٤٢]، أيضا وافقت إيران على مساعدة الطيارين الأمريكيين إذا ما هبطوا على الأراضي الإيرانية[٤٣]، فضلا عن ذلك حصل تعاون بين الحرس الثوري الإيراني و وكالة المخابرات وقوات العمليات الخاصة الأمريكية، في تمويل تحالف الشمال الأفغاني أثناء الحرب على أفغانستان في خريف ٢٠٠١[٤٤]. ورغم كل ذلك التعاون أدانت إيران التدخل العسكري الأميركي في أفغانستان على مستوى الأعلام!.

وفي خطاب لرفسنجاني في صلاة الجمعة في الرابع والعشرون من كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠١ تحدث فيه عن الازدواجية الأمريكية في التعامل من خلال دعم إسرائيل ومعاداة إيران مضيفا إن لإيران وسائل متعددة للدفاع عن نفسها[٤٥]، وقد كان رد الفعل الأمريكي على هذه الخطبة بان وصف الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن (٢٠٠١-٢٠٠٨) إيران بأنها ضمن "محور الشر" في التاسع والعشرين من كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٢[٤٦]، إلا ان السفارة الأمريكية في سويسرا أرسلت في الثاني عشر من شباط/ فبراير ٢٠٠٢ رسالة تهدئة، وعبرت عن رغبتها في الحوار، وفي آذار/مارس ٢٠٠٢ اقترح رئيس لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ

فتح حوار مع البرلمانيين الإيرانيين، وقد تسربت بعض الإخبار عن لقاءين سريين حصلا بين المسؤولين الإيرانيين والأمريكيين في قبرص في نيسان/ ابريل ٢٠٠٢[٤٧]. وبهذا كان الهجوم الأمريكي على أفغانستان سببا في حوار ولقاءات أمريكية- إيرانية، لكن بقي كلا الطرفين يشكك بنوايا الطرف الأخر.

٣- موقف الولايات المتحدة من البرنامج النووي الإيراني ٢٠٠٢-٢٠٠٨

خلال العقد المنصرم مثلت أزمة البرنامج النووي الإيراني الحلقة الأبرز في حلقات العلاقات الأمريكية- الإيرانية، وخاصة بعد الكشف عن الموقعين النوويين السريين الإيرانيين في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٢ في مؤتمر صحفي لمنظمة "مجاهدي خلق" الإيرانية المعارضة، وقد عززت هذه المعلومات لجنة مراقبة نووية أمريكية خاصة تدعى" معهد العلوم والأمن الدولي" برئاسة ديفيد اولبرايت (David Albright عالم فيزيائي خدم مع المفتشين في العراق)، بعد أن قدمت معلومات وصورا التقطتها الأقمار الصناعية لمنشأتي (ناتانز) (واراك) تدعم ما صرحت به منظمة مجاهدي خلق، وقد تجاوبت الولايات المتحدة مع هذه المعلومات، ففي الثالث عشر من كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٢ صرح الناطق باسم وزارة الخارجية الأمريكية ريتشارد باوتشر (Richard Boucher) بقوله: "توصلت الولايات المتحدة الى استنتاج مفاده إن إيران تعمل على تطوير قدرات تمكنها من صنع أسلحة نووية"[٤٨]، وبعد أربعة أيام من هذا التصريح أبدت إيران انزعاجها، إذ عبر رئيس منظمة الطاقة الذرية الإيرانية السيد (رضا أغا زادة) عن رفضه الاتهامات الأمريكية وأضاف أن هذه المسالة تخص الوكالة الدولية للطاقة الذرية وليس الولايات المتحدة، وفي اليوم التالي رفض الرئيس الإيراني (محمد خاتمي) الادعاءات الأمريكية وأكد على سلمية البرنامج النووي الإيراني[٤٩].

أثناء المدة التي اكتشفت فيها المواقع النووية الإيرانية السرية كانت الولايات المتحدة تعد العدة لغزو العراق، وقد تسربت بعض المعلومات حول الموقف الإيراني الايجابي من العملية (حياد ايجابي)، وبالتالي لم تتخذ الولايات المتحدة إي خطوة تستفز إيران لحاجتها لها خلال عملية الغزو[٥٠]، لكن بعد اكتمال التحضيرات النهائية لعملية الغزو قال وزير الخارجية الامريكية كولن باول (Colin Powell) في التاسع من آذار/ مارس ٢٠٠٣: "إن إيران متقدمة أكثر مما ظننا وان لديها برنامجاً نووياً أكثر نشاطاً مما توقعنا"[٥١]، كما صرح الرئيس بوش الابن قائلا: "أن الولايات المتحدة لن تتحمل وجود إيران وهي تمتلك سلاحا نوويا"[٥٢]، وتم أيضا تمديد العقوبات على إيران كما بدأت الولايات المتحدة تضغط على روسيا والصين لكي لاتورد تقنيات حديثة ومعدات تخص قطاع الطاقة الإيراني[٥٣]. وبعد اكتمال عملية احتلال العراق اعتقدت الولايات المتحدة أن من مكاسب هذا الاحتلال فتح حوار مع أيران يدفعها الى التخلي عن سياستها النووية[٥٤]، لكن هذا الاعتقاد تبدد تدريجيا بعد الفشل الأمريكي في العراق.

لقد اتفق الجانبان الأوربي والأمريكي في موقفهما من البرنامج النووي الإيراني وبأن حصول إيران على أسلحة نووية يعد كارثة على الأمن والاستقرار في العالم[٥٥]، وفي آذار/ مارس ٢٠٠٣ وبينما كان فريق مفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية يزور المنشات النووية الإيرانية كانت المخابرات الأمريكية تستخدم الأقمار الصناعية لمعرفة إن كان بالمقدور اكتشاف أية ردة فعل إيرانية حيال التفتيش، وقد اظهر التصوير نشاطا في منشأة (كالاي) بعد مغادرة المفتشين، وقد خمنت المخابرات الأمريكية بان الإيرانيين ينقلون مواد معينة من الموقع، وقد اطلعت الوكالة الدولية للطاقة الذرية على هذه المعلومات، لكن لم يستطع المفتشون فعل شيء لان إيران لم تكن قد وقعت بعد على (البرتوكول الإضافي) لمعاهدة منع الانتشار النووي، وبالتالي لا يستطيع المفتشون زيارة الموقع بشكل مفاجئ[٥٦].

وإزاء هذه المعلومات قدم مدير الوكالة الدولية للطاقة الذرية الدكتور (محمد البرادعي) في السادس من حزيران/ يونيو ٢٠٠٣ تقريراً الى مجلس حكام الوكالة بعد طلب الولايات المتحدة منه ذلك، في محاولة أمريكية لربط التقرير بأي خرق لمعاهدة منع الانتشار النووي، إذ كانت الولايات المتحدة تريد دفع الملف الى مجلس الأمن، وتحت ضغط الولايات المتحدة الأمريكية أصدر مجلس الوكالة الدولية قراراً في التاسع عشر من حزيران/ يونيو ٢٠٠٣ دعا فيه إيران الى التخلي عن أنشطتها النووية. لقد كان المثال العراقي مازال ماثلا أمام الوكالة وبالتالي لم تستجب للولايات المتحدة بشكل تام محاولةً الحفاظ على صورتها أمام المجتمع الدولي، وهو ما أحرج الولايات المتحدة ودعاها الى التخفيف من وطأة تصريحاتها[٥٧]، وهذا مابدا من خلال تصريح وزير الخارجية (كولن باول) في الخامس أيار/ مايس ٢٠٠٣ عندما قال: "لاتخطط الولايات المتحدة للقيام بعمل عسكري ضد إيران لوقف برنامجها النووي... سنتعاون مع المجتمع الدولي من اجل إقناع إيران للعدول عن سيرها في هذا الاتجاه"[٥٨].

قدم البرادعي تقريرا ثانيا خيب فيه مسعى الولايات المتحدة، خاصة بعد اكتشاف أثار اليورانيوم عالي التخصيب في المواقع النووية الإيرانية، فقد أرادت الولايات المتحدة أن تحيل الملف النووي الإيراني الى مجلس الأمن الدولي، لفرض عقوبات اقتصادية قاسية على إيران، أو القيام بعمل عسكري ضدها[٥٩]، لكن موقف الوكالة هذا لم يستمر طويلا خاصة بعد استمرار إيران في نشاطها النووي، مما دفع الولايات المتحدة الأمريكية الى حث مجلس حكام الوكالة الدولية الى إصدار قراراً آخراً في الثاني عشر من أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٣، دعا فيه إيران على ضرورة إعطاء مفتشي الوكالة الدولية الحرية الكاملة في عمليات التفتيش و تقديم تقرير مفصل عن وارداتها من المواد النووية والمعدات والبرنامج التي لم تكشف عنها سابقا[٦٠]، وحدد القرار يوم الحادي والثلاثين من تشرين الأول/ أكتوبر

٢٠٠٣ موعدا نهائياً لتزويد الوكالة الدولية للطاقة الذرية بكافة المعلومات[٦١]. وأمام الموقف الذي تحاول من خلاله الولايات المتحدة الأمريكية الضغط على مجلس حكام الوكالة الدولية لإحالة ملف إيران النووي الى مجلس الأمن وفرض عقوبات عليها، وبين موقف الوكالات الدولية الداعي للتأني والحذر واعتماد الدبلوماسية في التعامل مع الملف النووي الإيراني، وهو ما يؤيده الاتحاد الأوربي، قام الأخير من خلال ثلاثة من أعضائه (بريطانيا والمانيا وفرنسا) بإجراء مفاوضات مع إيران، في محاولة لإقناعها بالتخلي عن أنشطة تخصيب اليورانيوم، مقابل حوافز سياسية واقتصادية وتكنولوجية، وقد كانت الولايات المتحدة داعمة لهذه الجهود الدبلوماسية، وفي ضوء ذلك قام وزراء خارجية هذه الدول بزيارة إلى إيران في العشرين من تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٣، وقد أجرى الوزراء الثلاثة، مباحثات مع الحكومة الإيرانية حول برنامجها النووي، وافقت ايران بموجبها على تعليق أنشطة تخصيب اليورانيوم[٦٢].

لقد بقيت الولايات المتحدة الأمريكية على قناعة بان إيران تتابع برنامجها بسرية لإنتاج أسلحة نووية، ففي السابع من تشرين الثاني /نوفمبر ٢٠٠٣ وفي تقرير رفعته وكالة المخابرات الأمريكية الى الكونغرس في النصف الأول من عام ٢٠٠٣، اتهمت فيه إيران بمتابعة نشاط إنتاج أسلحة نووية، بعد الصور التي التقطتها الأقمار الصناعية والتي أظهرت دفن إيران لمنشاة تخصيب اليورانيوم في (ناتانز)[٦٣]، وبعد هذه المعلومات اتفق الجانبان الأمريكي والأوربي في الرابع والعشرين من تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٣ على صياغة قرار أكثر تشددا من قبل الوكالة يدين إيران، وبهذا نجحت الولايات المتحدة في تصعيد الموقف بين الوكالة وإيران، وفي العاشر من كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٣ وافقت إيران مبدئيا على التوقيع على "البرتوكول الإضافي" الذي يلزمها بالسماح بإجراء عمليات تفتيش مفاجئة[٦٤]. ويبدو أن الموافقة الإيرانية جاءت بعد نجاح الولايات المتحدة

في دفع الوكالة الدولية للطاقة الذرية لتحذير إيران تحذيرا جديا خشت إيران بعده ان لم تقدم تنازلا ما، سيدفع ملفها الى مجلس الأمن.

في كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٤ وبعد عملية استخبارتية بريطانية على اثر معلومات تم الحصول عليها من ليبيا تم الكشف عن مصدر الطارد المركزي (بي ٢) والذي كان عن طريق العالم الباكستاني (عبدالقادر خان) وقد فاتحت الوكالة الدولية للطاقة الذرية إيران بهذه المعلومة، التي فاجأت إيران فلم تقدم أجوبة مقنعة، خصوصا وإنها لم تكن تصرح عن الجهات التي تستورد منها اغلب المعدات الخاصة ببرنامجها النووي[٦٥]، لذا أعدت الدول الأوربية قراراً رفعته إلى مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية، نص على عدم تعاون إيران مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وهو ما دفع الوكالة إلى إصدار قرار في حزيران / يونيو ٢٠٠٤، وبخت فيه إيران، ردت إيران عليه بإعلان استئناف أنشطة تخصيب اليورانيوم في أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٤ مما حدا بالولايات المتحدة أن تضغط على الدول الأوربية والوكالة الدولية للطاقة الذرية لإرسال الملف الى مجلس الأمن، اذ كان الأمريكيون يرون إن طهران تتهرب وتحاول كسب الوقت[٦٦]، فقد كانت الولايات المتحدة تعتقد ان الوقت قد حان لدفع ملف إيران الى مجلس الأمن، ووضعه ضمن الفصل السابع خصوصا ان الرئاسة الدورية للمجلس كانت ستؤول الى الولايات المتحدة في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٤، وهو نفس توقيت السباق الانتخابي في الولايات المتحدة، ويبدو ان بوش كان يريد ان يحقق شيئا يسجل له مع نهاية ولايته الأولى خصوصا وانه كان يخوض منافسة مع المرشح الرئاسي جون كيري (John Kerry). وبعد مناقشات عدة داخل الوكالة فشل مساعد وزير الخارجية الأمريكية لشؤون ضبط التسلح جون بولتون (John Bolton) في دفع الوكالة الى إحالة الملف الى مجلس الأمن[٦٧]، كما فشلت الولايات المتحدة في دفع الدول الأوربية لقطع الصلات التجارية مع إيران، ويعزى السبب في ذلك الى وضع الأمريكيين

المتدهور في العراق خلال فترة الانتخابات الرئاسية الأمريكية أواخر عام ٢٠٠٤ والذي قدم خدمة مهمة لإيران[٦٨].

بعد تولي الرئيس بوش الابن فترته الرئاسية الثانية في العشرين من كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٥ دار نقاش داخل الأوساط السياسية الأمريكية بالتشاور مع وكالة المخابرات حول مدى فاعلية ضرب المنشآت النووية الإيرانية، وقد جاءت النتيجة بان ضرب إيران سيؤخر البرنامج لعدة سنوات لكن لن يقضي عليه، وفي هذا الصدد قال خبير الأسلحة (ديفيد البرايت): "لاتوجد خيارات عسكرية عملية لضرب ايران، وإذا ما فشلت المفاوضات والعقوبات في تحقيق أهدافها فعلى الولايات المتحدة إن تقبل بإيران النووية"[٦٩]، كما أشار تقرير "معهد واشنطن لدراسات الشرق الأدنى" أنه إذا استطاعت دولة معادية للولايات المتحدة أن تحصل على أسلحة دمار شامل، خاصة الأسلحة النووية فإن الخطر سيكون كبيرا، وشدد التقرير على أن الخيار العسكري مطروح لكنه ليس الخيار الأول[٧٠].

لكن هذه التخمينات لم تمنع الرئيس (جورج بوش) في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، عن التصريح باحتمالية استخدام القوة ضد إيران لمنعها من امتلاك السلاح النووي، فقد اعتقد ساسة البيت الأبيض ان حزيران/ يونيو ٢٠٠٥ سوف يكون انسب الأوقات للقيام بضربة جوية شاملة للمنشاة النووية الإيرانية بحيث ينفجر الوضع الداخلي في إيران أثناء الانتخابات الرئاسية الإيرانية[٧١]، وضمن هذا السياق قام سلاح الجو الأمريكي باختراق المجال الجوي الإيراني لاختبار الدفاعات الإيرانية (كما حصل مع العراق خلال فترة التسعينيات)، ووفقا لمصدر استخباراتي أمريكي فان هذه الطلعات كانت جزء من خطط الطوارئ الأمريكية لهجوم محتمل على إيران، إلا أن الجانب الأمريكي أنكر هذه المعلومات واتهم إيران بأنها تختلق هذه الحوادث لجذب التعاطف الدولي[٧٢]، فضلا عن ذلك استطاعت وكالة المخابرات الأمريكية جمع معلومات مهمة عن إيران بعد تحليق طائرات تجسس أمريكية على

الحدود مع إيران، من خلال وجود القوات الأمريكية على الأرض العراقية[٧٣]. وفي الأول من شباط/ فبراير ٢٠٠٥ وجه الرئيس بوش خطابا في الكونغرس شديد اللهجة ضد إيران، افرد جزءا منه للشعب الإيراني بقوله: "نساند حريتك والولايات المتحدة تقف معك"[٧٤] وأضاف "إن النزاع العسكري مع إيران سيكون أخر خيارات الولايات المتحدة"[٧٥]، في محاولة منه للتأثير على الداخل الإيراني قبيل الانتخابات الرئاسية الإيرانية.

وقد تزامن ذلك مع قيام مساعد وزير الخارجية الأمريكي (جون بولتون) بزيارة لمنطقة الخليج العربي، حيث ذكر: "يشكل البرنامج النووي الإيراني تهديدا لحلفاء الولايات المتحدة في الشرق الأوسط"، وأضاف: "تدرس واشنطن سبل تنسيق سياستها تجاه إيران مع دول الخليج العربية" مؤكدا على ضرورة تبادل الآراء مع الكويت والبحرين والإمارات بشأن "خطر تطور البرنامج النووي الإيراني" مشيرا إلى أن الدول الخليجية التي زارها تشارك الولايات المتحدة تخوفها من البرنامج النووي الإيراني، خاصة بعد تطور قدرات إيران الصاروخية[٧٦].

وبالرغم من التحضيرات الأمريكية لضرب المنشئات النووية الإيرانية، إلا أنها كانت حريصة على بقاء خيار المفاوضات مطروح، فقد كانت التحركات الأمريكية بجانب المفاوضات الأوربية مع إيران، إذ كانت الولايات المتحدة تصرح دوما أن الدول الأوربية تتفاوض نيابة عن المجتمع الدولي[٧٧]، وقد أكد الرئيس الأمريكي بوش الابن ذلك في الثاني والعشرون من شباط/ فبراير ٢٠٠٥ خلال اجتماعه في بريطانيا مع الأوربيين بقوله: "الأوربيون يتفاوضون مع إيران لانجاز هدفنا المشترك"[٧٨]، ومن الواضح أن الولايات المتحدة كانت تعلم انه لابد من إبقاء المفاوضات جارية، لان الضربة العسكرية تحمل في طياتها مخاطر جمة، وبالمقابل لم يكن الإيرانيون بعيدين عن التحركات الأمريكية التي أخذت طابعا تصعيديا،

ويبدو أن ذلك هو الذي دفع الإيرانيين الى التوقيع على (البروتكول الإضافي) في آذار/مارس ٢٠٠٥[٧٩].

ولاستكمال التحضيرات الأمريكية لضرب إيران رشح الرئيس بوش (جون بولتون) المعروف بسعيه لاستخدام القوة ضد إيران، سفيرا للولايات المتحدة في الأمم المتحدة في آذار/ مارس ٢٠٠٥[٨٠]، وقد تزامن ذلك مع جهود بذلتها وكالة المخابرات الأمريكية للتأثير في الانتخابات الإيرانية[٨١]، وفي الثاني عشر من حزيران/ يونيو ٢٠٠٥ فرضت الولايات المتحدة عقوبات اقتصادية جديدة على إيران، إذ أدرجت عشرين كيانا إيرانيا وشخصيات يحضر التعامل معها، وتضمنت الكيانات المحظورة مصرف إيران (صباح) المملوك للدولة، كما قام المسؤولون الأمريكيون بعقد جلسات مع عدة دول لتحذيرها من التعامل مع المؤسسات المالية الإيرانية[٨٢]، منها تصريحات للسفير الأمريكي في الكويت ريتشارد ليبارون (Richard LeBaron) تضمنت التحذير من البرنامج النووي الإيراني وذلك خلال محاضرة عامة ألقاها في كلية مبارك العبد الله التابعة لوزارة الدفاع الكويتية في أيار/مايو ٢٠٠٥، وقد أثارت هذه المحاضرة ردود فعل واسعة النطاق داخل الكويت[٨٣]، خوفا من زج الكويت في التصعيد الأمريكي ضد إيران، وقد تزامن ذلك مع قيام مجلس الشورى الإيراني (البرلمان) في الخامس عشر من أيار / مايو ٢٠٠٥ وبأغلبية كبيرة باتخاذ قرار إنتاج الوقود النووي. بعد هذا التطور الذي رافق الفشل الأمريكي في التأثير على الانتخابات الإيرانية وتداعي مسعى مهاجمة ايران[٨٤]، تعثرت مسيرة المفاوضات الأوربية – الإيرانية، لذا حذر وزراء خارجية الدول الأوربية الثلاث (بريطانيا وألمانيا وفرنسا) في خطاب موجه إلى (حسن روحاني) مسؤول الملف النووي الإيراني، بان الدول الأوربية ستدعم سعي الولايات المتحدة الأمريكية لإحالة ملف إيران النووي إلى مجلس الأمن الدولي[٨٥]، وفي هذه الأثناء أعلنت الولايات المتحدة عن معلومات استخبارتية جديدة حصلت عليها من

حاسوب محمول مجهول المصدر، بمساعدة المخابرات الإسرائيلية والألمانية، يحوي ملفات مرتبطة ببرنامج نووي عسكري إيراني، كما أشارت المعلومات الى مشروع لتصنيع "الملح الأخضر" والذي تم ربطه بتصنيع رابع فلوريد اليورانيوم (والذي يشار إليه أحيانا بالملح الاخضر)، فضلا عن مخططات رأس حربي شديد الانفجار، وقد وصف الإيرانيون هذه المعلومات بانها "مختلقة بالكامل"[٨٦].

بعد هذه المعلومات أضافت الولايات المتحدة سببا أخرا يصعد الموقف بين المفاوضين الأوربيين وإيران، لذلك حذر الإيرانيون بدورهم من أن أية ضغوط أخرى قد تدفعهم إلى التخلي عن كل التزاماتهم الدولية حول ملفهم النووي[٨٧]، وفعلا عاودت إيران أنشطة تخصيب اليورانيوم في آب/ اغسطس ٢٠٠٥[٨٨]، مما حدا بالرئيس بوش، بوصف إيران مجددا بأنها تشكل "خطرا حقيقيا" وجدد تصنيفها في "محور الشر"[٨٩]، كما دعت الدول الأوربية الثلاث الى اجتماع طارئ لمجلس حكام الوكالة الدولية للطاقة الذرية، الذي أصدر بدوره قراراً طالب فيه إيران بوقف أنشطة تخصيب اليورينيوم، واحترام التزاماتها مع الاتحاد الأوربي، وأمهل القرار إيران حتى مطلع شهر أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٥، لكن إيران لم تستجب لهذه الطلبات مما دفع مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية الى إصدار قرار أخر في نفس الشهر، أدان من خلاله إيران لعدم تعاونها مع الوكالة الدولية. وقد كانت نقطة التحول في الرابع والعشرين من أيلول /سبتمبر ٢٠٠٥ عندما أعلنت الوكالة الدولية للطاقة الذرية عبر مجلس المحافظين عن قرار يدين إيران ويتهمها بخرق معاهدة "منع الانتشار النووي" فضلا عن إشارته الى انعدام الثقة بإيران[٩٠].

وإزاء هذا القرار قام الرئيس الإيراني (محمود احمدي نجاد) بالمصادقة على قرار مجلس الشورى الإيراني الذي اتخذه في العشرين من تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٥، والذي نص على حق إيران في رفض نظام المراقبة

المشددة لمنشأتها النووية، واستئناف أنشطة تخصيب اليورانيوم إذا أحيل ملفها النووي إلى مجلس الأمن، وهدد القرار أيضاً بإمكانية الانسحاب من "البروتوكول الإضافي"[٩١]، وفي العاشر من كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٦ جاء التطور الحاسم عندما قررت إيران إلغاء تعليقها لأنشطة تخصيب اليورانيوم، وأعلنت أنها نجحت في امتلاك دورة الوقود النووي، وأنها أصبحت من الدول النووية[٩٢]، الأمر الذي دفع الوكالة الدولية للطاقة الذرية التصويت لصالح إحالة ملف إيران الى مجلس الأمن في شباط/ فبراير ٢٠٠٦[٩٣]. وبهذا وصلت الولايات المتحدة الى ماكانت تدعو إليه الدول الأوربية منذ عام ٢٠٠٣.

وفي نفس التوقيت صدر التقرير الخاص بـ "إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي" وقد ركز التقرير بشكل كبير على البرنامج النووي الإيراني، بعدما وصف التهديد النووي الإيراني بـ "التحدي الأكبر" للولايات المتحدة الأميركية، ومن الجدير بالذكر أن هناك وجهتان للتعامل في البيت الأبيض مع إيران فقد كان ديك تشيني (Dick Cheney) ومن حوله يدعون الى توجيه ضربة عسكرية الى إيران، أما وجهة النظر الأخرى فقد تبنتها كوندليزا رايس (Condoleezza Rice) التي طالبت بمزيد من الدبلوماسية مع إيران، وقد سار بوش مع رايس وأعلن أن الولايات المتحدة لن تتفاوض مباشرة مع طهران إلا بعد إيقاف البرنامج النووي[٩٤]، ومن الملاحظ أن التقارير الأمريكية عن إيران كانت تستخدم أسلوب الاحتمال والتخمين مما يوحي الى افتقار الأجهزة الحكومية الأمريكية لمعلومات دقيقة، وهذا ما أكده وكيل وزارة الخارجية روبرت جوزيف (Robert Joseph) بقوله: "لا توجد معلومات مؤكدة عن برنامج نووي إيراني للتسلح إلا أن طبيعة النظام الإيراني وسجله يقودنا الى الشك" [٩٥]، أما نائب الرئيس تشيني فقد ألمح الى أنه إذا كان التقرير قد صدر خلافا للنيات المعلنة للاستخبارات، فذلك من الأضرار التي يمكن أن تتسبب في ضوء السابقة العراقية، لكن المرجح أن هناك صراع

خفي دائر في البيت الأبيض، فعندما نجح الديمقراطيون في الانتخابات أخذوا يتحدثون علانية عن فشل الجمهوريين في العراق[٩٦].

لقد تم مناقشة الملف النووي الإيراني في مجلس الأمن في آذار/ مارس ٢٠٠٦ وقد دعت الولايات المتحدة الى فرض عقوبات مشددة ضد إيران إلا أن روسيا والصين رفضتا ذلك[٩٧]، وقد علل مندوب روسيا في مجلس الأمن أندري دينسون (Andre Dinson) ذلك بقوله: "إن العقوبات ستؤثر على سوق الطاقة العالمي"[٩٨]، وفي محاولة إيرانية للرد على إحالة ملفها الى مجلس الأمن، صوت مجلس الشورى الإيراني في نيسان/ابريل ٢٠٠٦ على قرار يدعو الى الانسحاب من معاهدة "منع الانتشار النووي"[٩٩]، وفي الثالث من أيار/ مايو ٢٠٠٦، وبدعم من واشنطن اقترحت فرنسا وبريطانيا مشروع قرار يضع الملف النووي الإيراني تحت البند السابع من قانون الأمم المتحدة، والذي يجيز استخدام القوة، إلا أن روسيا لم توافق على المشروع[١٠٠]. وبعد إصدار اول قرار دولي ضد إيران بعد تبني مجلس الأمن القرار المرقم (١٩٩٦) في تموز/ يوليو، أرسل الرئيس نجاد رسالة إلى الرئيس الأميركي جورج بوش مقترحا "وسائل جديدة للخروج من الأزمة" إلا أن المسوؤلين الأمريكيين كانوا يتفادون دوما أي دعوة لحوار مباشر مع إيران[١٠١].

وبالرغم من أن تقرير الاستخبارات الأمريكية الصادر في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ والذي عد إيران متوقفة عن مشروعها العسكري النووي منذ عام ٢٠٠٣، وانه لايوجد دليل قاطع على برنامج أسلحة نووية في ايران[١٠٢]، إلا ان مجلس الأمن تبنى القرار رقم (١٧٣٧) في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٦ الذي حظر التعامل مع (١٠) كيانات إيرانية و (١٢) شخصية فضلا عن تجميد أصولهم المالية، كذلك منع القرار تزويد إيران بتقنيات تستخدم في البرنامج النووي. اما القرار (١٧٤٧) الذي صدر في آذار/مارس ٢٠٠٧ فقد أضاف كيانات وأشخاص آخرين عدد من قيادات الحرس الثوري

فضلا عن بنك إيران المركزي (صباح)[١٠٣]، وقد تزامن ذلك مع حملة الولايات المتحدة لتصعيد الضغط المالي على إيران باستخدام نفوذها الاقتصادي، إلا أن بعض الشركات الأمريكية والفرنسية لم تلتزم بالعقوبات، ولهذا بدأت الولايات المتحدة فرض غرامات مالية على المخالفين[١٠٤]، وفي مقالة للكاتب الأمريكي الن كريش (Alain Gresh) نشرت في حزيران/ يونيو ٢٠٠٧، اشار الى ان الكثير من المصادر تقول بان الولايات المتحدة أضحت تقدم مساعدات للحركات البلوشية و الاذرية الإيرانية المسلحة، وبهذا يرى الكاتب ان الولايات المتحدة كانت جادة في إسقاط النظام في إيران[١٠٥]، فقد خصصت الخارجية الأمريكية مبلغ (٧٥) مليون دولار من الكونغرس لدعم الخطوات الديمقراطية في طهران ووضعتها ضمن إطار الخطوات الفعلية لسياسة تغيير النظام[١٠٦].

منذ إحالة الملف النووي الإيراني الى مجلس الأمن، أصبح الجانبان الأمريكي والأوربي جزء مباشر من المفاوضات وقد غير الأمريكيون من إستراتيجيتهم تجاه البرنامج النووي الإيراني؛[١٠٧]، لذلك حصل اواخر عام ٢٠٠٧ اجتماع بين المسؤولين الإيرانيين والأمريكيين لمناقشة عدة قضايا اهمها البرنامج النووي الإيراني كنتيجة لتوصيات لجنة بيكر- هاملتون (دراسة العراق) والتي دعت الى إجراء حوار مباشر مع إيران[١٠٨]. وفي آذار/ مارس ٢٠٠٨ صدر قرار مجلس الأمن المرقم (١٨٠٣) والذي وسع القائمة الإيرانية من الكيانات والأشخاص ومنع تصدير السلع مزدوجة الاستخدام الى إيران، كما دعا الدول الأعضاء في مجلس الأمن الى تفتيش السلع القادمة من والى ايران، مما دعا ايران الى وقف المفاوضات مع الاتحاد الأوربي على اثر قرار مجلس الأمن هذا[١٠٩]، مما أنهى دور الأوربيين دون تحقيق أي نجاح، بل أن بعض المصادر أشارت إلى أن برنامج إيران النووي تطور أكثر خلال فترت المفاوضات مع الاتحاد الأوربي. وبذلك أصبحت مفاوضات الملف النووي الإيراني بين إيران

والوكالة الدولية للطاقة الذرية والدول الخمس الكبرى والمانيا بما عرف بـ (١+٥).

وقد صرح المرشد الإيراني (على خامنئي) في الثالث من حزيران/ يونيو ٢٠٠٨ قائلا: "تعارض إيران الأسلحة النووية مستندة الى تعاليم الدين الإسلامي والمنطق والحكمة"[١١٠]. وفي محاولة لتخفيف الضغط الدولي على إيران[١١١]. وبعد أربعة قرارت دولية صدرت من مجلس الأمن ثلاثة منها تفرض عقوبات اقتصادية على إيران، كان للولايات المتحدة بصمة واضحة فيها لتشابهها مع العقوبات الأمريكية الأحادية الجانب، لم تشهد أزمة الملف النووي الإيراني أي انفراج، بل إن الحكومة الإيرانية ازدادت إصرارا على مواصلة برنامجها النووي، ورغم تشديد مجلس الأمن الدولي للعقوبات على إيران، فانه أكد على أهمية بقاء المفاوضات واعتماد الحلول السلمية والدبلوماسية للملف النووي الإيراني.

في الثاني من ايار/مايس ٢٠٠٨ عرض بوش صيغة تعاون في مجال الطاقة مع إيران، الا ان دعوته لم تلق تجاوبا إيرانيا[١١٢]، وفي اجتماع (١+٥) في التاسع عشر من تموز/ يوليو في جنيف[١١٣] أرسل الرئيس بوش وليام بيرنز (william burns)[١١٤] وبهذا أصبحت الولايات المتحدة جزء من المفاوضات مع ايران. لقد أدركت إدارة بوش بأنه طالما القوات الأمريكية متواجدة في العراق، فان هجوم أمريكي على إيران أمر غير محمود العواقب[١١٥]، وبذلك انتهت الفترة الرئاسية للرئيس بوش ولم يستطع إيقاف البرنامج النووي الإيراني، بل إن البرنامج النووي الإيراني وصل الى مراحل متقدمة خلال هذه المدة، إلا أن النجاح الوحيد الذي حققته إدارته في هذا الملف كان في إحالته الى مجلس الأمن فضلا عن إقناع العديد من دول العالم بفرض عقوبات اقتصادية على إيران.

٤- موقف الولايات المتحدة من البرنامج النووي الإيراني ٢٠٠٩ - ٢٠١٠

خلال حملة الرئيس الأمريكي (باراك اوباما) الانتخابية للوصول الى البيت الأبيض أواخر عام ٢٠٠٨، كان يصرح بأنه عندما ينتخب كرئيس سيكون راغبا باللقاء المباشر مع الإيرانيين من دون شروط مسبقة، ولكن بعد توليه للسلطة لم يحصل ذلك بل اكتفى بالقول انه سيتبع المزيد من الدبلوماسية مع إيران. وفي شباط/ فبراير ٢٠٠٩ أعلنت إيران بان مفاعل (ناتانز) بدأ بمعالجة اليورانيوم ووصل الى مستوى نقاوة بمقدار (٢٠%) الكافي لإنتاج نظائر مشعة، لذلك اجتمع مجلس الأمن لمناقشة التطور الجديد[١١٦]، في ذات الشهر من العام نفسه حصل اجتماع (٥+١) في المانيا وقد تركز الاجتماع حول نظرة الإدارة الأمريكية الجديدة لملف إيران النووي[١١٧]. لقد حاول اوباما انتهاج سياسة جديدة مع ايران، وان كانت شكلية ففي آذار/ مارس ٢٠٠٩ وخلال مناسبة نوروز (راس السنة الفارسية)[١١٨]، مدح اوباما الثقافة الإيرانية واقتبس أبيات من شاعر فارسي، وتكلم بعض الكلمات باللغة الفارسية، وقد كان رد طهران على هذه المبادرة يشبه الردود السابقة، إذ طالبت بتغيير حقيقي في سياسة الولايات المتحدة تجاه ايران. وخلال خطاب اوباما في جامعة القاهرة اكد على حق ايران في امتلاك الطاقة النووية السلمية تحت بنود معاهدة عدم الانتشار النووي، كما تم دعوة الدبلوماسيين الايرانيين لمشاركة الأمريكيين احتفالات تموز(عيد الاستقلال الأمريكي) في سفارات الولايات المتحدة، وقد كانت هذه الدعوة الأولى منذ عام ١٩٧٩. وبالرغم من رمزية توجهات اوباما الايجابية تجاه إيران إلا أن هذه التحركات من الممكن ان تكون ناجعة في بعض الأحيان، كما حصل مع فريق المنضدة الأمريكي الذي زار الصين في نيسان ١٩٧١ والذي كان بداية لتطبيع العلاقات الأمريكية– الصينية[١١٩].

اثناء الشهور الستة الأولى من حكم اوباما جرت تعديلات طفيفة على السياسة الأمريكية تجاه ايران، ففي مقابلة مع قناة العربية الفضائية قال الرئيس اوباما" اذا غيرت ايران من سياستها ستجد يدا ممدودة منا" وبعد

أسابيع أكد على إمكانية الجلوس على طاولة مفاوضات مع ايران، وقد رد نجاد بقوله: إن إيران مستعدة لمفاوضات وفق مبدأ الاحترام المتبادل[١٢٠]، وفي نيسان/ابريل ٢٠٠٩ حصل اجتماع لـ (٥+١) في لندن توصل فيه المجتمعون الى أن أيران مازالت غير متعاونة و تتحدى طلبات الوكالة الدولية من خلال تخصيب اليورانيوم وتشغيل مفاعل ماء ثقيل [١٢١]، وهذا ما أكده تقرير البرادعي المقدم في حزيران/يونيو ٢٠٠٩ الى مجلس الأمن والوكالة الدولية للطاقة الذرية [١٢٢].

في أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٩، تم التوصل إلى اتفاق مبدئي حول خارطة طريق لدفع الملف النووي الإيراني نحو الحل، وكانت المفاوضات في تلك الفترة قد وصلت إلى توقيع مسودة تفاهم، تقوم بموجبها روسيا باستلام اليورانيوم الإيراني وتخصبه لدرجة (١٩%)، ومن ثم يتم تحويله إلى فرنسا كي تقوم بعملية تبديله بقضبان وقود، ومن ثم تسلم لإيران، ورغم الموافقة المبدئية التي صدرت عن إيران، إلا أنها عدلت عنها بعد فترة وجيزة[١٢٣]. الأمر الذي دعا واشنطن ان تعرب عن خيبة أملها، وأصبح الرئيس الأمريكي (باراك اوباما) يسعى لفرض عقوبات جديدة على طهران[١٢٤].

ولم تكن الولايات المتحدة بعيدة عن تحركات ايران الدبلوماسية فقد أرسل الرئيس اوباما رسالة من ثلاث صفحات الى الرئيس البرازيلي لويز دا سيلفا (Louise da Silva) تدور فحواها حول البرنامج النووي الإيراني وقضايا أخرى منها زيارة الرئيس نجاد الى البرازيل في الثالث والعشرون من تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩[١٢٥]. وقد تزامن ذلك مع المفاوضات التي حصلت بين كبير مفاوضي إيران (سعيد جلالي) و(وليام بيرنز) في جنيف حول البرنامج النووي الايراني بتخطيط من وزارة الخارجية الأمريكية[١٢٦]، إلا أن اللقاء لم يفض الى نتائج ملموسة كاللقاء الذي جمع بين مسؤولي

البلدين في (لاهاي) على هامش المؤتمر الدولي الذي عقد حول أفغانستان في آذار/ مارس ٢٠١٠ [١٢٧].

وصل الملف النووي الإيراني إلى مرحلة مهمة مع الاتفاقية التي وقعت بين إيران وتركيا والبرازيل حول تخصيب اليورانيوم في السابع عشر من ايار/ مايو ٢٠١٠ في العاصمة الإيرانية طهران، وقد شهد توقيع هذه الاتفاقية كلا من رئيس الوزراء التركي (رجب طيب أردوغان) والرئيس البرازيلي دا سيلفا، إضافة إلى الرئيس الإيراني نجاد، وبموجب هذه الاتفاقية من المفترض أن يوضع (١٢٠٠) كيلوغرام من اليورانيوم الإيراني المخصب بنسبة (٣,٥) في تركيا تحت إشراف إيران والوكالة الدولية للطاقة الذرية، تمهيدا لمبادلته بـ (١٢٠) كيلوغراماً من اليورانيوم المخصب بنسبة (٢٠%). وبعد الإعلان عن الاتفاقية أبلغت وزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون (Hillary Clinton)، لجنة العلاقات الخارجية التابعة لمجلس الشيوخ الأميركي بأن الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن وافقت جميعها على صيغة مشروع قانون دولي لفرض عقوبات ضد إيران. وقد عبر وزير الخارجية التركي (أحمد داود أوغلو) عن وجهة النظر التركية، اذ رفض القول إن الاتفاقية التي وقعتها تركيا والبرازيل مع إيران قد همشت دور الولايات المتحدة والقوى الغربية، بل أكد أن الاتفاقية تمت بموافقتها، وأكد كذلك على أن تجاهل الولايات المتحدة الأمريكية لهذا التطور المهم الذي أفرزته هذه الاتفاقية سيضعف من قوة أدوات السياسة الأمريكية في هذه المسألة ويحملها نتائج سلبية[١٢٨].

من الواضح ان الولايات المتحدة كانت قد بدأت التحرك لتوفير أرضية لعقوبات اقتصادية جديدة ضد ايران، خلال فترة مفاوضات البرازيل وتركيا مع ايران، فقد أعلنت وزارة الخارجية الروسية إن وزيرة الخارجية الأميركية (هيلاري كلينتون) أجرت مكالمة هاتفية مع نظيرها الروسي سيرغي لافروف (Sergei Lavrov) في نيسان/ابريل ٢٠١٠ حول الملف النووي الإيراني،

وأشارت الوزارة إلى أن الوزيرين ناقشا برنامج إيران النووي، واتفقا على ضرورة اتخاذ المزيد من الخطوات على أساس من التوافق، مع الأخذ في الاعتبار آراء كل من الدول الست الكبرى، فقد كانت إدارة الرئيس أوباما تسعى إلى إقناع روسيا بتأييد فرض عقوبات أشد ضد إيران[١٢٩]، اذ يعتقد اوباما وفريقه إن تقييم الاستخبارات الرسمي الصادر اواخر عام ٢٠٠٦ والذي خمن بان إيران متوقفة عن السعي لإنتاج سلاح نووي غير دقيق، خاصة بعد مراجعة وثائق التقرير وربطها بالمعلومات الجديدة التي سربت من بعض الإيرانيين خاصة وان نفس التقييم وصل من بريطانيا وفرنسا والمانيا وتأكيداً لذلك ذكرت صحيفة "نيويورك تايمز" إن المصدر الرئيس لهذه المعلومات عن طريق (علي رضا اصغري) القائد في الحرس الثوري الذي اختفى في اسطنبول عام ٢٠٠٧ و(شهرام اميري) العالم النووي الذي اختفى أثناء الحج، وقد اتهمت إيران الولايات المتحدة باختطاف الشخصين[١٣٠].

ومما زاد من التصعيد بين واشنطن وطهران، كشف إيران في ايلول/سبتمبر ٢٠١٠ عن مفاعل نووي جديد لتخصيب اليورانيوم، مما أدى الى تجميد الجهود الدبلوماسية، وفيما تؤكد طهران على انها كشفت للوكالة الدولية للطاقة الذرية عن المفاعل الجديد في الوقت اللازم، إلا أن الدول الكبرى تتهم إيران بالتأخر في الكشف عنه، وكان اوباما من اوائل المنتقدين لبناء تلك المنشأة [١٣١].

في السادس من كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٠ حصلت جولة مفاوضات جديدة بين (٥+١) وايران وقد صرح مايك هامر (Mike Hammer) المتحدث باسم مجلس الأمن القومي الأمريكي خلال المفاوضات قائلا: "إن الولايات المتحدة وحلفاءها يتطلعون لمعرفة ما إذا كانت إيران ستدخل المفاوضات بجدية والبدء بالتعامل مع المخاوف الدولية من برنامجها النووي." وحذرت واشنطن عن مزيد من الضغوط والعزلة إذا واصلت طهران أنشطتها لتخصيب اليورانيوم. وفي تحدي ايراني أعلنت إيران عشية هذه المفاوضات

انها توصلت الى الاكتفاء الذاتي من انتاج اليورانيوم المركز (الكعكة الصفراء) مما دعا (مايك هامر) الى القول إن الإعلان الإيراني يدعو إلى التشكيك في نوايا طهران ويثير مخاوف إضافية، لذلك تم فرض عقوبات اضافية من قبل مجلس الأمن وفق القرار المرقم (١٩٢٩) والذي صدر في ايلول/ سبتمبير ٢٠١٠ [١٣٢].

وبهذا اخذ اوباما يتجه نحو تشديد الخناق حول برنامج ايران النووي كسلفه جورج بوش الابن، بعد ان أضحت هذه القضية إستراتيجية أمريكية مستمرة بغض النظر عن الرئيس الأمريكي ان كان جمهوريا او ديموقرطايا.

٥- مستقبل البرنامج النووي الإيراني والموقف الأمريكي المتوقع

رافقت البرنامج النووي الإيراني تخمينات تطلق بين حين وأخر حول إمكانية إنتاج إيران لأسلحة نووية، لكن الملفت للنظر أن جل هذه التخمينات كانت غير دقيقة، ومن الممكن أن تؤثر مستقبلا على مصداقية أي تخمين يصدر حول البرنامج النووي الإيراني؛ ففي شباط/ فبراير ١٩٩٢ قال الجنرال روبرت جيتس (Robert Gates) عندما كان مديرا لوكالة المخابرات المركزية الأمريكية في شهادته امام الكونغرس: "اتوقع ان تمتلك ايران السلاح النووي عام ٢٠٠٣" [١٣٣]، كما صرح وزير الدفاع حينها وليام بيري (William Perry) قائلا: "من الممكن أن تصل إيران الى إنتاج أول قنبلة نووية في العام ٢٠٠٠، وفي عام ١٩٩٥ صدرت توقعات مشابهة من الوكالة الأمريكية لمراقبة ونزع التسلح (the US Arms Control and Disarmament Agency) مفادها أن إيران ستصل الى أول قنبلة عام ٢٠٠٣ [١٣٤]. وفيما يخص التخمينات الإسرائيلية فقد خمنت إن إيران ستصل الى القنبلة النووية في العام ٢٠٠٨ اما الدكتور (محمد البرادعي) فكان يرى أن إيران قادرة على إنتاج سلاح نووي في الوقت الذي تتمكن فيه من تخصيب

يورانيوم بالحد المطلوب[١٣٥]، اما التخمينات الأمريكية بعد أزمة الملف النووي الإيراني عام ٢٠٠٢، فلم تستطع مجموعة العمل الأمريكية المسماة بـ "تدقيق طموحات ايران النووية" إن تقدم معلومات مؤكدة عن الوقت الذي ستنتج فيه إيران القنبلة النووية[١٣٦]، إلا أن وكالة المخابرات الأمريكية تعتقد أن إيران ستصل الى السلاح النووي في المدة (٢٠١٠-٢٠١٥)[١٣٧].

إن الاحتمالات الأكثر منطقية أن إيران ستختار انتهاج سياسة المماطلة وكسب الوقت حتى تتنقل بعد مدة زمنية يصعب تقديرها الى السياسات المعلنة، وربما تفاجئ العالم بتجربة نووية، ويمكن افتراض ان إيران تحاول الإفادة من التجربة الكورية الشمالية حيث كانت العقوبات التي فرضت على كوريا الشمالية في أعقاب التجربة النووية التي أجرتها ضعيفة وقصيرة الأمد، لذا قد تتمسك إيران برأيها وتتخذ سياسات مماثلة، وفي جميع الأحوال يمكن ان تنتج أربعة الى خمسة قنابل في غضون ثلاث سنوات بعد إنتاج أول قنبلة، ومن اجل الوصول الى منظومة نووية فإن إيران ستحتاج الى ثماني قنابل او عشرة لردع أي هجوم نووي عليها، وخلال الفترة الأولى على الأقل بعد أن تصبح إيران على مقربة من المقدرة النووية، من المحتمل ان تختار إيران سياسة التعتيم على قنبلتها النووية الأولى، والسؤال هنا هل سيكون من الممكن اكتشاف ذلك؟ وهنا يؤكد الكثير من الخبراء أن هذا الأمر يعتمد بشكل أساسي على المعلومات الاستخباراتية، ومن الواضح انه من الصعب الحصول على معلومات من هذا النوع إلا بعد مدة زمنية طويلة[١٣٨]، وعلى ما يبدو أن إصرار إيران على الاستمرار في برنامجها النووي وسعيها لامتلاك الطاقة النووية، وعدم اكتراثها للعقوبات الدولية، نابع من قناعتها بان هذه العقوبات ستتلاشى تدريجيا مع مرور الزمن، كما هو الحال بالنسبة للعقوبات التي فرضت على الهند والباكستان بعد تجاربهم النووية في أيار/مايس ١٩٩٨، ولكن بعد ذلك عادت العلاقات مع الولايات المتحدة، كذلك يعتقد النظام الإيراني بأنه حتى لو تخلى عن البرنامج

النووي، فان علاقاته مع الولايات المتحدة لن تتحسن[١٣٩]. لكن السؤال هنا هل وضع ايران والوضع الدولي الحالي مشابه لوضع الهند والباكستان؟

يمكن القول ان من المستبعد القيام بأي عمل عسكري ضد إيران بعد التطور الذي وصل إليه البرنامج النووي الإيراني، لذلك الأقرب الى الواقع استعمال أسلوب العقوبات الاقتصادية ضد إيران[١٤٠]، فالولايات المتحدة تعرف أنها إذا ضربت إيران من الممكن أن تشل الحركة البحرية في مضيق هرمز، الذي يمر عبره حوالي ربع النفط العالمي إلى الأسواق الدولية، وستكون نتيجة ذلك قفز أسعار النفط إلى مستويات عالية، كما ان إيران تستطيع تحريك الكثير من مؤيديها داخل دول الجوار، فضلا عن فتح الإيرانيين جبهات لا حصر لها ضد المصالح الأميركية عبر العالم[١٤١]، ومن الممكن أيضا أن تهاجم إسرائيل، من خلال إطلاق صواريخها البعيدة المدى على عمق إسرائيل، أو الإيعاز" لحزب الله" بإطلاق صواريخهُ القريبة المدى على إسرائيل، وهو أمر سيوسع الجبهة، كما يدرك الإيرانيون أن الأميركيين لا يستطيعون ضربهم دون توطئة وتسهيلات من دول الخليج العربية، كما حدث مع العراق من قبل، فإذا اندلعت الحرب بين إيران والولايات المتحدة من المؤكد سوف تضرب إيران المصالح الأمريكية في الخليج، فضلا عن ذلك يدرك الإيرانيون ان الأمريكيين غزو العراق لأنه لا يمتلك الأسلحة الرادعة، لا بسبب أنه يملكها، وقد فهم الإيرانيون الدرس[١٤٢].

لم تختلف السياسة الأمريكية تجاه البرنامج النووي الإيراني باختلاف الإدارات الأمريكية المتعاقبة والتي كان هدفها أن لا تصبح هناك أطراف إقليمية قادرة على امتلاك السلاح النووي غير إسرائيل لذلك فان الإدارة الأمريكية لن تسمح لطهران بامتلاك السلاح النووي.

على المستوى الإقليمي دفع البرنامج النووي الإيراني المنطقة نحو السعي الى امتلاك الطاقة النووية، فضلا عن سباق تسلح بدأت بوادره تظهر في

زيادة الانفاق العسكري في الشرق الاوسط بنسبة (٧%) في المدة (٢٠٠٥-٢٠٠٨) ولاسيما في منطقة الخليج العربي[١٤٣]، وما الصفقة الأمريكية الأخيرة مع المملكة العربية السعودية، والتي تصل قيمتها الى (٦٠) مليار دولار إلا دليل جلي على ذلك[١٤٤]، كما إن البرنامج النووي الإيراني دفع دول الخليج الى التحرك الى إقامة برنامج نووي للأغراض السلمية فقد دعا الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي في العاشر من أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ الى إقامة تعاون نووي عربي مشترك، فضلا عن الأخبار التي تتسرب عن البرنامج النووي المصري، كما أشارت بعض الأخبار أن تركيا حسمت أمرها في اختيار مدينة (سينوب) على البحر الأسود موقعاً لإقامة أول مفاعلاتها النووية[١٤٥].

خاتمة واستنتاجات

تعود البدايات الأولى للبرنامج النووي الإيراني الى عهد الشاه محمد رضا بهلوي (١٩٤١-١٩٧٩) وتحديدا في عام ١٩٥٧ عندما وقعت الولايات المتحدة مع إيران أول اتفاقية للتعاون في مجال الطاقة الذرية لأغراض مدنية، وقد اعتمد الإيرانيون على الاوربيين بعد ذلك، إلا أن روسيا الاتحادية أصبحت الدولة الراعية للمواقع النووية الإيرانية بعد أن قامت ببناء اغلب المواقع النووية الإيرانية منذ النصف الثاني من تسعينيات القرن الماضي. لقد كان عام ٢٠٠٢ نقطة تحول في البرنامج النووي الإيراني، بعد كشف النقاب عن مفاعلات نووية لم تخبر إيران الوكالة الدولية للطاقة الذرية عنها مما أدى الى قيام أزمة البرنامج النووي الإيراني. من الناحية الدولية اتفقت القوى الدولية على منع إيران من امتلاك السلاح النووي، إلا أن الآراء تباينت حول آلية التعامل مع إيران حيث تعد الولايات المتحدة الأمريكية الأكثر تشددا مع إيران، فقد عززت العقوبات الأحادية الجانب المفروضة على إيران منذ العام ١٩٧٩ كما كان لها الدور الأبرز في دفع الملف النووي الإيراني

الى مجلس الأمن، ومن الممكن أن تنجح في وضع إيران تحت طائلة البند السابع إذا نجحت بإقناع روسيا والصين بذلك. ومن خلال هذا البحث تم التوصل عدد من الاستنتاجات أهمها:

١- ساعدت الظروف الإقليمية إيران على تجنب ضربة أمريكية كانت محتملة خاصة عام ٢٠٠٥، مما دفع الولايات المتحدة الى تركيز جهدها على العقوبات الاقتصادية.

٢- استطاعت إيران أن تدير الصراع مع الولايات المتحدة بأسلوب واقعي فعندما كان الضغط الأمريكي يشتد تقدم بعض التنازلات، وعندما تشعر بفرصة ما تمضي قدما في مشروعها النووي كذلك تعاملت بدبلوماسية عالية مع الدول الغربية وعبر الجهد الدبلوماسي الإيراني عن برغماتية عالية.

٣- أدخلت تطورات البرنامج النووي الإيراني المنطقة في أزمة نتائجها سلبية على كافة الصعد، إذ ستؤدي إما الى حرب إقليمية أو الى سباق محموم للتسلح بدأت بوادره تظهر

٤- يبدو أن الهدف من البرنامج النووي الإيراني إنتاج سلاح نووي، وذلك لاعتبارات عدة أهمها؛ توجهات إيران العسكرية، وطموحاتها في منطقة الشرق الأوسط، كذلك إخفاء إيران لبعض المواقع النووية، فضلا عن الجدوى الاقتصادية المتدنية لإنتاج الوقود النووي وتخصيب اليورانيوم داخل إيران، مقابل مايتم إنفاقه من اجل ذلك.

U.S.A. Attitude From Nuclear program of Iran

٢٠٠٢-٢٠١٠

Mr. Mithaq Khyrallah Jalud
Assistant lecturer / Department of Political and Strategic Studies / Regional Studies Center / Mosul University

Abstract

The crisis of nuclear program of Iran represented the most significant circle in American-Iranian relations during the past decade. Since transforming the nuclear program to Security Council on February ٢٠٠٦, the American side had become a direct party in negotiations Known (٥+١) i.e. permanent members of Security Council with Germany.

The American changed their strategy towards that program. When they were seeing that Iran should not gain nuclear technology, they started declaring the possibility of Iran's gaining that technology on the condition that it should not use it for military use, has become a firm U.S. position toward the Iranian nuclear program, Regardless of the U.S. president was a Republican or Democrat

الهوامش والمصادر

(١) لمزيد من التفاصيل ينظر: ستار جبار علاوي، البرنامج النووي الإيراني وتداعياته الإقليمية والدولية، سلسلة كتب ثقافية (١٠)، بيت الحكمة،(بغداد، ٢٠٠٩)، ص ص٢٢-٢٥.

(٢) Sharon Squassoni, "Iran's Nuclear Program Recent Developments" Congressional Research Service, The Library of Congress, U.S. Gov., ٢٣ November ٢٠٠٥, P.٢:
<<www.fas.org/sgp/crs/nuke/RS٢١٥٩٢.pdf >>

(٣) Paul K. Kerr, "Iran's Nuclear Program: Status", Congressional Research Service, The Library of Congress,١١ August ٢٠٠٩ P.١ .

(٤) محمد عبدالرحمن يونس العبيدي، " أزمة الملف النووي الإيراني وموقف الاتحاد الأوربي منه ٢٠٠٢-٢٠٠٨ "، مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية، المجلد(٨)، العدد (٢)، كلية التربية الأساسية، (جامعة الموصل، ٢٠٠٩)، ص ٢٢٨.

(٥) علاوي، المصدر السابق، ص ص ٨٣-٨٤.

(٦) Adem Ogultarhan," Iran's Nuclear Program: The US Misses Opportunities An Examination of US Policies in the Middle East and Implications of those Policies on the US Global Position", Alternatives: Turkish Journal of International Relations, Vol. ٩, No. ١, Spring ٢٠١٠, P.١١٦.

(٧) محمد سالم احمد الكواز، الولايات المتحدة الأمريكية والبرنامج النووي الإيراني، سلسلة شؤون إقليمية (٦)، مركز الدراسات الإقليمية،(جامعة الموصل، ٢٠٠٦)، ص١١ .

(٨) علاوي، المصدر السابق، ص ٨٩.

(٩) الكواز، المصدر السابق، ص١١.

(١٠) إبراهيم خليل العلاف، القدرات النووية في الشرق الأوسط، ط١، سلسلة شؤون إقليمية (١٠) مركز الدراسات الإقليمية، (جامعة الموصل، ٢٠٠٦)، ص٣٢.

(١١) Mahdi Sanai, "Problems and Prospects of Iranian-Russian Relations", Russia global affairs September ٢٠٠٧:
<<www. eng. globalaffairs.ru/numbers/٢٠/١١٣٧.html - ٤٢k>>

(١٢) لمزيد من التفاصيل ينظر: علاوي، المصدر السابق، ص ص١١٢-١١٨.

(١٣) "المواقع النووية الإيرانية الرئيسية"، معلومات متاحة على موقع (bbc) الإخباري على الرابط:
<<news.bbc.co.uk/.../ newsid_٤٦٢٤٠٠٠/٤٦٢٤٩٣٤.stm>>

(١٤) Robert J. Einhorn, "A Transatlantic Strategy on Iran's Nuclear Program", The Washington Quarterly Journal, Vol. (٢٧), No.(٤),

(Washington, ٢٠٠٤), P٢٢. (١٥) "Some Background On The US And Iran's Nuclear Program", Iran Coverage, ٢٩ November٢٠٠٧:
<<http://irancoverage.com/٢٠٠٧/١١/٢٩>>

(١٦) شانون كايل، حضر الأسلحة النووية والحد من انتشارها: التسليح ونزع السلاح والأمن الدولي، الكتاب السنوي، مركز دراسات الوحدة العربية و(سيبري)، (بيروت، ٢٠٠٧)، ص٧٩٦.

(١٧)" Recognizing Iran as a Strategic Threat: An Intelligence Challenge for the United States", US House of Representatives, Global Security:
<< www.globalsecurity.org/intell/library/congress/٢٠٠٦rpt/iran-report٠٦٠٨٢٢v٢>>

(١٨) Kerr, Op. Cit., P.٢.

(١٩) Hamid Hussain, " United States – Iran and the nuclear issue make for a very dangerous situation":
<<american /pubs/articles/Fateful٪٢٠Triangle/pdf-iranian >>

(٢٠) Kenneth Katzman, "Iran Current Developments and U.S. Policy", Issue Brief for Congress, Congressional Research Service, The Library of Congress, U.S. Gov., ٢٥ April ٢٠٠٣, P.٨:

(٢١) "U.S.-Iran Relations ١٩٠٦-٢٠٠٢", Frontline:
<<www.pbs.org/wgbh/pages/frontline/.../cron.html>>

(٢٢) في تشرين الثاني ١٩٨٦ سربت وسائل الإعلام الأميركية خبرا مفاده أن فئات إسرائيلية قامت بمساعدة من الحكومة الإسرائيلية بدفع إدارة الرئيس روناد ريغن لتزويد ايران بالأسلحة. وقد قام المدعي العام الأمريكي ادوين ميز بتأكيد الخبر في مؤتمره الصحفي الشهير بتاريخ السادس والعشرين من تشرين الثاني ١٩٨٦:
-Mark Tran, "US Elections: Irangate dogs president", The Guardian, ٢ November.

(٢٣) U.S.-Iran Relations, Op. Cit.

(٢٤) Reza Simbar, "The Prospect for Crisis Management and Non- Violent Sustainable Cooperation", Alternatives: Turkish Journal of International Relations, Vol.٤, No.٤, Yalova University, Winter ٢٠٠٥, P.٦٣.

(٢٥) U.S.-Iran Relations, Op. Cit.

(٢٦) Aylin Unver Noi, "Iran's Nuclear Programme: The EU Approach to Iran in the Comparison to the US' Approach", Perceptions: Journal ٠f Internathonal Affairs, (SAM) Vol. (x), (Ankaa, Spring, ٢٠٠٥), P.٨١.

(٢٧) "التسلسل الزمني للعلاقات الإيرانية– الأميركية منذ ٢٦ عاما"، معلومات متاحة على موقع قناة الجزيرة على الرابط:

<<www.aljezeera.net/news/archiv...chiveld=٣٢٦٠٨٠>>

(٢٨) Sherifa D. Zuhur, Iran- Iraq and the United states: the new triangle's impacton sectarianism and the nuclear threat, Army war College, U.S. Gov., ٢٠٠٦, P.٣٩:

<< www.strategicstudiesinstitute.army.mil/pdffiles/pub٧٣٨.pdf>>

(٢٩) Anthony H. Cordesman and Khalid R. Al-Rodhan, " Iranian Weapons Nuclear The Options if Diplomacy Fails", Center for Strategic and International Studies(CSIS), (Washington, ٢٠٠٦), P.١٨:

<<csis.org/files/media/csis/pubs/٠٦٠٤٠٧.pdf >>

(٣٠) Andrew Koch and Jeanette Wolf, "Iran's Nuclear procurement Program: How close to the bomb", The Nonproliferation Review, Vol.(٥), Issue(١), (London, ١٩٩٧),PP.١٢٣-١٢٤.

(٣١) u.s.-iran relations, Op. Cit.

(٣٢) Kenneth Katzman, "Iran: U.S. Concerns and Policy Responses", Congressional Research Service, The Library of Congress, ٢٢ September ٢٠١٠, P.٩ .

(٣٣) U.S.-Iran Relations, Op. Cit.

(٣٤) Cordesman and Al-Rodhan, op. cit., P.١٨ .

(٣٥) Paul Sullivan," US-Iran Relations since ٩-١١: A Monologue of Civilizations", Alternatives: Turkish Journal of International Relations, Vol. (١), No.(٢), Yalova University, Summer ٢٠٠٢, P.١٨٢ .

(٣٦) في الخامس والعشرين من تموز/ يوليو ١٩٩٦ حصل هجوم بشاحنة على أبراج الخبر في قاعدة الظهران شرق المملكة العربية السعودية استهدف القوات الأمريكية المتواجدة في هذه القاعدة، ينظر:ميثاق خيرالله جلود،" العلاقات العسكرية السعودية– الأمريكية: قاعدة الظهران الجوية انموذجا"، مجلة دراسات اقليمية، السنة (٤)، العدد (٩)، مركز الدراسات الاقليمية، جامعة الموصل، كانون الثاني ٢٠٠٨، ص٢٩٥ .

(٣٧) U.S.-Iran Relations, Op. Cit.

(٣٨) George Perkovich, "Dealing With Iran's Nuclear Challenge", Carnegie Endowment for International Peace, April٢٠٠٣, P.٢: <<nuclearfoundation.org/documents/perkovich >>

(٣٩) Sullivan, Op. Cit., P.١٨٢ .

(٤٠) U.S.-Iran Relations, Op. Cit

(٤١) Ted Galen Carpenter," Iran's Nuclear Program America's Policy Options", Policy Analysis, (CATO)Institute, No.(٥٧٨), ٢٠ September٢٠٠٦, P.١٤: <<www.cato.org/pubs/pas/pa٥٧٨pdf>>

(٤٢) Travis Sharp," U.S. Foreign Policy toward Iran in the Obama Era", Policy Brief, , No. (١٤٥), (ISPI) June٢٠٠٩, P.٢: <<www.ispionline.it/it/documents/PB-١٤٥- ٢٠٠٩.pdf>>

(٤٣) Sullivan, Op. Cit., P.١٩٣

(٤٤) Barnett R. Rubin and Sara Batmanglich, " The U. S. and Iran in Afghanistan: Policy Gone Awry", Mit Center For International Studies (Cambridge, October٢٠٠٨), P.٣: <<web.mit.edu/cis/acw.html>>

(٤٥) Perkovich, Op. Cit., PP.٥-٦ .

(٤٦) التسلسل الزمني للعلاقات الإيرانية، المصدر السابق.

(٤٧) علاوي، المصدر السابق، ص ص٣٧٦-٣٧٧.

(٤٨) سكوت ريتر، استهداف إيران، ط١، ترجمة: أمين الأيوبي، الدار العربية للعلوم ناشرون،(بيروت،٢٠٠٧)، ص ص ١٠٠-١٠١.

(٤٩) المصدر نفسه، ص ص١٠٢-١٠٣.

(٥٠) Sharp, Op. Cit., P.٣.

(٥١) ريتر، المصدر السابق، ص ص١٤٠-١٤١

(٥٢) Shahram Chubin and Robert S. Litwak, "Debating Iran's Nuclear Aspirations", The Washington Quarterly Journal, Vol.(٢٦), No.(٤), Autumn٢٠٠٣, P.١٠٨.

(٥٣) Perkovich, Op. Cit., P.٢ .

(٥٤) Chubin and Litwak, op. cit., P١١٠.

(٥٥) Robert J. Einhorn "A Transalantic Strategy on Iran's Nuclear program", it s A search published on Autumn -٢٠٠٤ : <<twq . com /٠٤ autumn / docs / einhorn .pdf .>

(٥٦) ريتر، المصدر السابق، ص١١٧.
(٥٧) المصدر نفسه، ص ص١١٩ – ١٢١.
(٥٨) المصدر نفسه، ص ١٣٢.
(٥٩) رياض الراوي، البرنامج النووي الإيراني وأثره على منطقة الشرق الأوسط، الأوائل للنشر والتوزيع، (سوريا، ٢٠٠٦)، ص١٩١.
(٦٠) الكواز المصدر السابق، ص٥٦.
(٦١) الراوي، المصدر السابق ، ص١٩٣ ؛ الكواز، المصدر السابق، ص٥٧.
(٦٢) Anthony H. Cordesman and Arleigh A. Burke," Iran's Developing Nuklear and Missile Programs", Center for Strategic and International Studies, (CSIS), (Washington, ٢٠٠٧), P.٣٧ .
(٦٣) ريتر، المصدر السابق، ص١٥٤ .
(٦٤) المصدر نفسه، ص ص ١٥٨-١٦١.
(٦٥) المصدر نفسه، ص١٧٥ .
(٦٦) Einhorn, Op. Cit., P.٢٣.
(٦٧) ريتر، المصدر السابق، ص ص١٩٤-١٩٧ .
(٦٨) Einhorn, Op. Cit., PP.٢٦-٢٨.
(٦٩) Julian Borger, "Now US ponders attack on Iran", The Guardian, ١٨ January٢٠٠٥.
(٧٠) اشرف محمد كشك، " رؤية دول مجلس التعاون الخليجي للبرنامج النووي الإيراني"، مختارات إيرانية، العدد (٦٢)، موقع البينة على الرابط:
<<www.albainah.net/index.aspx?function=Item>>
(٧١) ريتر، المصدر السابق، ص٢١٨.
(٧٢) Julian Borger," US jets flying over Iran to spot potential targits"", The Guardian, ٢٩ January٢٠٠٥.
(٧٣) Kayhan Barzegar," Iran and the New Iraq: Security Challenges and Foreign Powers", Alternatives: Turkish Journal of International Relations, Vol.(٥), No.(٣), Yalova University,Fall ٢٠٠٦, P.٨٤ .
(٧٤) Julian Borger," Bush warns Syria and Iran over terror" The Guardian, ٣ February٢٠٠٥.
(٧٥) Cordesman and Burke, Op. Cit., P.٣٦.
(٧٦) كشك، المصدر السابق.

(٧٧) "Bush On Iran And Nuclear Weapons", Fars Times,٢٥/٤/٢٠٠٤:

<<www.parstimes.com/history/us_iran.html>>

(٧٨) Nicholas Watt, "Bush: talk of strike on Iran is ridiculous", The Guardian, ٢٣ February٢٠٠٥.

(٧٩) Squassoni, Op. Cit., P.٥.

(٨٠) ريتر، المصدر السابق، ص٢٣٧ .

(٨١) المصدر نفسه، ص٢٤٢.

(٨٢) Michael Jacobson, "Sanctions against Iran: A Promising Struggle", The Washington Quarterly Journal, (CSIS) Vol.(٣١), No.(٣), (Washington, Summer ٢٠٠٨), PP.٧١-٧٢.

(٨٣) كشك، المصدر السابق.

(٨٤) ريتر، المصدر السابق، ص٢٤٣.

(٨٥) صحيفة الزمان(بغداد)، ٨ /٨ /٢٠٠٥.

(٨٦) Cordesman and Burke, op. cit., P.١٧ .

(٨٧) صحيفة الزمان، ٨ /٨ /٢٠٠٥.

(٨٨) Kerr, Op. Cit., P.٥ .

(٨٩) التسلسل الزمني للعلاقات الإيرانية، المصدر السابق.

(٩٠) Recognizing Iran, op. cit., P.٧ .

(٩١) صحيفة الصباح(بغداد)، ٢٠٠٥/١٢/١٨.

(٩٢) Kerr, Op. Cit., P.٥

(٩٣) Cordesman and Burke, op. cit., P.١٥ .

(٩٤) Iran's Nuclear Program and the U.S. Policy, The Montreal Review, November ٢٠١٠:

<<themontrealreview.com/iran-nuclear-program-and-american-policy>>

(٩٥) Cordesman and Burke, Op. Cit., P.٣٨.

(٩٦) "كلينتون تبحث الملف النووي الإيراني في اتصال هاتفي مع نظيرها الروسي" ، متاح على موقع سـوا على الرابط:

<<www.radiosawa.com/arabic_news.aspx?id=٢٢٤٣٢٢٢>>

(٩٧) Recognizing Iran, Op. Cit.,P.٧

(٩٨) Jacobson, Op. Cit., P.٧٠ .

(٩٩) Cordesman and Burke, op. cit., P.١٦ .

(١٠٠) Carpenter, Op. Cit., P.١٤-١٥ .

(١٠١) Katzman Iran: U.S. Concerns and Policy, P.٢٧ .

(١٠٢) Cordesman and Burke, Op. Cit., P.٤٠ .

(١٠٣) Kerr, Op. Cit., P.٥

(١٠٤) Jacobson, Op. Cit., P.٧٠, ٨٠ .

(١٠٥) Alain Gresh, " Countdown to War on Iran",Counter Punch, ٦ June ٢٠٠٧

<< www.counterpunch.org/gresh٠٦٠٦٢٠٠٧.html>>

(١٠٦) سليم كاطع علي، " الموقف الأمريكي من طموحات إيران الإقليمية صراع ام تنافس"، نشرة الفرات، العدد(٤)، مركز الفرات للتنمية والدراسات الإستراتيجية، ٢٠٠٦:

<<fcdrs.com/magazem/٤٠٣.html>>

(١٠٧) Einhorn, Op. Cit., P.٢٥ .

(١٠٨)" Welcome change in US policy on Iran", The Guardian, ٢٧ May٢٠٠٧.

(١٠٩) Jacobson, Op. Cit., P.٧٥.

(١١٠) Kerr, Op. Cit., P.٢ .

(١١١) Paul K. Kerr, "Iran's Nuclear Program: Tehran's Compliance with International Obligations", Congressional Research Service, The Library of Congress, U.S. Gov., ٣١ March٢٠٠٩, P. ٥ .

(١١٢) Katzman Iran: U.S. Concerns and Policy, P٢٧ .

(١١٣) Ibid, P.٢٨ .

(١١٤) Hadi Salehi Esfahani, " The Economic Consequences of U.S.-Iran Relations"Policy Brief ٢, Center for Global Studies, (Norwalk, No. (٢), Sebtember٢٠٠٨), P.١ :

<<

www.ideals.illinois.edu/bitstream/policy_brief.esfahani.final>>

(١١٥) Cordesman and. Al-Rodhan, Op. Cit., P٣٦.

(١١٦) Iran's Nuclear Program and the U.S. Policy, Op. Cit., P.٢

(١١٧) Katzman Iran: U.S. Concerns and Policy, P.٢٨.

(١١٨) تعود تقاليد الإيرانيين في الاحتفال بمقدم الربيع إلى العصر الساساني الذي بدأ فيه التأريخ للسنة الفارسية في اللحظة التي يتساوى فيها الليل والنهار (٢١ آذار / مارس)، ومنذ ذلك

العصر اعتاد الإيرانيون على استقبال الربيع وسنتهم الجديدة بعدة طقوس، تبدأ بحملة تجديد المنزل التي تسمى بالفارسية "خانه تكاني"، وتقوم فيها الأسر بإعادة ترتيب وتأثيث محل السكن، والاستغناء عن الأشياء البالية، وغسل السجاد والستائر أو استبدالها، مع طلاء الجدران بألوان جديدة، وفي الغالب يتم اختيار مشتقات اللون الأخضر تناغما مع اخضرار الأرض في الربيع هذا فضلا عن اشعال النيران. موقع تبيان بتاريخ ١٩-٣-٢٠٠٦:

. www.tebyan.net

(١١٩) Sharp, Op. Cit., P.٤ .

(١٢٠) Ibid, P. ٣ .

(١٢١) Katzman Iran: U.S. Concerns and Policy, P.٢٨ .

(١٢٢) Kerr, Iran,s Nuclear Program, P.٥ .

(١٢٣) برهان كور اوغلو،" الاتفاق الثلاثي بخصوص الملف النووي الايراني"، مركز الجزيرة للدراسات، متاح على الرابط:

<<www.aljazeera.net/Studies/.../CommonDetailedPage.aspx>>

(١٢٤) العلاقات الإيرانية– الأمريكية في الميزان بعد رسالة أوباما، موقع قناة العربية، ٢١ مارس ٢٠١٠، على الرابط:

<<www.alarabiya.net/articles/٢٠١٠/٠٣/٢١/١٠٣٦٢٣.html>>

(١٢٥) Alexei Barrionuevo, " Obama Writes to Brazil's Leader About Iran", The New Uork Times, ٢٤November ٢٠٠٩.

(١٢٦) Julian Borger," Nuclear talks lead to rare meeting between US and Iran", The Guardian, ١ October ٢٠٠٩.

(١٢٧) العلاقات الإيرانية– الأمريكية في الميزان، المصدر السابق.

(١٢٨) اوغلو، المصدر السابق.

(١٢٩) كلينتون تبحث الملف النووي، المصدر السابق.

(١٣٠) Julian Borger," US wants new UN sanctions against Iran's continuing nuclear ambitions", The Guardian, ٣January٢٠١٠.

(١٣١) العلاقات الإيرانية– الأمريكية في الميزان، المصدر السابق.

(١٣٢) معلومات متاحة على موقع دويتشيه فيله الالكتروني DW-WORLD.DE:

<<www.dw-world.de/dw/article/٠,,٦٢٩٨٤٤٨،٠٠.html>>

– موقع قناة الجزيرة بتاريخ ٩-٦-٢٠١٠.

(١٣٣) الكواز، المصدر السابق، ص ص٢٦-٢٧ .

(١٣٤) Gresh, Op. Cit.

(١٣٥) Cordesman and Burke, Op. Cit., PP.٤١- ٤٢ .

(١٣٦) Henry Sokolski and Patrick Clawson, Getting Ready For a Nuclear – Ready Iran, Strategic Studies Institute(SSI), U.S. Army War College,(Washington, ٢٠٠٥, P.٥

(١٣٧) Cordesman and Burke, Op. Cit., P.٤٠.

(١٣٨) افرايم كام، إيران النووية الانعكاسات وطرائق العمل: وجهة نظر إسرائيلية، ط١، ترجمة: ثروت محمد حسن، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، (ابوظبي، ٢٠٠٨)، ص ص٥٧ ـ ٥٨ .

(١٣٩) Einhorn, Op. Cit, P.٢٨ .

(١٤٠) لمزيد من التفاصيل ينظر: كام، المصدر السابق، ص ص٥٥ ـ ٦٦.

(١٤١) Ogultarhan, Op. Cit, PP.١٢٨-١٣٠ .

(١٤٢) لمزيد من التفاصيل عن احتمالية الضربة الأمريكية او الإسرائيلية على إيران ونتائجها على المنطقة ينظر:

- Anthony H. Cordesman and Arleigh A. Burke, "Israeli and US Strikes on Iran: A Speculative Analysis", Center for Strategic and International Studies (CSIS), (Washington, ٢٠٠٧).PP.١-٩ .٣٧ P .

(١٤٣) كام ، المصدر السابق ، ص٥٧.

(١٤٤) لمزيد من التفاصيل عن هذه الصفقة ينظر: ميثاق خيرالله جلود، " الأبعاد الإستراتيجية لصفقة السلاح الأمريكية المرتقبة للمملكة العربية السعودية وأثارها على القدرات العسكرية السعودية"، نشرة الراصد الإقليمي، العدد (٤١)، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، ايلول ٢٠١٠، ص ص١-٩ .

(١٤٥) كام ، المصدر السابق ، ص٥٧.